العنوان:	نبذة عن المدرسة في المغرب حتى اواخر القرن التاسع الهجري في ضوء كتاب المعيار للونشريسي
المصدر:	الفكر العربي
الناشر:	معهد الإنماء العربي
المؤلف الرئيسي:	القاضي، وداد
المجلد/العدد:	مج 3, ع 21
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1981
الشهر:	يوليو
الصفحات:	61 - 86
رقم MD:	422026
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	المغرب العربي، الونشريسي ، احمد بن يحيى، التراجم، كتاب المعيار المعرب، التربية الإسلامية، نقد الكتب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/422026


المنظومة
ALMANDUMAH

نبذة عن المدرسة في المغرب حتى اواخر القرن التاسع الهجري

في ضوء كتاب "المعيار" للونشريسي

د. وداد القاضي

مقدمة في التعريف بالمؤلف والكتاب

الونشريسي صاحب كتاب «المعيار» هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي[١]، نسبة الى جبل ونشريس ـ أو وانشريس، بزيادة ألف بعد الواو[٢] ـ بالجزائر، الامام المفتي الحافظ الفقيه العلامة، حامل لواء المذهب المالكي على رأس المئة التاسعة بالمغرب. سكنت أسرته تلمسان، وبتلمسان ولد في حدود سنة ٨٣٤[٣]، وفيها وجهه والده للدرس منذ الصغر على أكابر علماء عصره إذ كان الوالد نفسه من العلماء المدرّسين[٤]، والفقهاء النوازليين[٥]، كالامام أبي الفضل قاسم بن سعيد العقباني (ـ ٨٥٤)[٦]، وابنه قاضي الجماعة بتلمسان أبي سالم ابراهيم بن قاسم العقباني (ـ ٨٨٠)[٧]، وحفيده الامام العلامة القاضي محمد بن أحمد بن قاسم العقباني (ـ ٨٧١)[٨]، والامام أبي عبد الله محمد بن العباس التلمساني شيخ الجماعة (ـ ٨٧١)[٩]، والامام أبي عبد الله محمد بن أحمد الجلاب التلمساني (ـ ٨٧٥)[١٠]، والامام الخطيب محمد بن محمد بن أحمد بن مرزوق الكفيف (ـ ٩٠١)، أخذ عنه مرويات سلفه الامام الجدّ والولد والحفيد[١١]، وعيسى بن محمد بن محمد بن عبد الله ابن الامام[١٢]، والفقيه الغرابلي والمرّي، والمفتي أبي العباس أحمد بن محمد بن زكرى التلمساني (ـ ٨٩٦)[١٣]، والسنوسي محمد بن يوسف[١٤]، وذكر إبن غازي أنّه كان من بين من اجازهم المحدّث المسند المصري فخر الدين أبو عمرو عثمان بن محمد بن عثمان الديمي الأزهري[١٥]، وغيرهم.

ولا تحدثنا المصادر بما إذا كان الونشريسي قد جلس للاقراء في بلده تلمسان، وكل من ترجم له بالتفصيل ينتقل من الحديث عن شيوخه الى الحديث عما أسموه «كائنة» كانت له «من جهة السلطان» سنة ٨٧٤[١٦]، أو «كائنة» كانت له «مع السلطان»[١٧]، نهبت على اثرها داره[١٨]، وكادت ـ فيما يبدو ـ تناله

شخصياً[١٩]، فغادر تلمسان ونزل فاس. أمّا ماهية هذه «الكائنة» فإنّ واحداً من المصادر لم يحدد طبيعتها[٢٠]، ولعل لها علاقة بالوضع المختّل لسلطة بني زيّان بتلمسان زمن سلطانها المتوكل أبي عبد الله محمد (الرابع) بن محمد الثابتي الذي تولى السلطنة بين سنتي ٨٧٤ و٩١٠، وكان يطمح فيها من قبل، منذ سنة ٨٧١، بغير رضى سلطان الحفصيين القوي آنذاك أبي عمرو عثمان بن محمد (الرابع) (حكم من ٨٣٩ ـ ٨٩٣)، مما أدّى إلى أنْ يغزو الحفصيون تلمسان مرتين في العقد الثامن من القرن التاسع، مرة سنة ٨٧١ ومرة أخرى لعلها سنة ٨٧٤[٢١].

وأيا كان الأمر فإنّ الونشريسي قدم مدينة فاس سنة ٨٧٤، وبها ظل أربعين سنة حتى وفاته يوم الثلاثاء في ٢٠ صفر سنة ٩١٤. وقد نزل أول ما نزل هنالك على الاستاذ محمد الصغير[٢٢]، فاحتفى هذا الاستاذ به، على ما يحدثنا ابن القاضي نقلاً عن المنجور[٢٣] ـ فعمل له القرى «مخفية من الكسكسو عليها الموز»؛ قال: «وهو السلوى على قول»[٢٤]. وكان الونشريسي أهلاً لذلك الاحتفال، ليس لجلالة قدره ومكانه من العلم وحسب، ولكن أيضاً لما أبداه من تواضع الطارىء على مكان عريق في العلم، إذ يحدثنا ابن القاضي في نفس لا يخلو من الاعجاب أنّه أوّل قدومه حضرة فاس أخذ يحضر مجلس أبي عبد الله محمد بن عبد الله اليفرني المعروف بالقاضي المكناسي (ـ ٩١٧)[٢٥]، قاضي الجماعة بها. وقد سكن الونشريسي في دار الحبس من فاس[٢٦].

وما لبث الونشريسي أنْ جلس للتدريس بفاس، بتقديم من السلطان المريني بها[٢٧]، ورغم أنه كان مشاركاً في فنون من العلم[٢٨] فإنه لم يدرّس سوى الفقه في الأكثر[٢٩]، وكان تبريزه الأساسي فيه، وهو الذي قال فيه ابن غازي «لو أن رجلاً حلف بالطلاق أنه أحاط بمذهب مالك؛ أصوله وفروعه، لم تطلق عليه زوجته لكثرة حفظه (أيْ الونشريسي) وتبحرّه[٣٠]، وهو الذي تناقل المؤرخون قول المنجور فيه أنه كان لدى تدريسه الفقه «يقول من لا يعرفه أنّه لا يعرف غيره»[٣١]. وكثيراً ما كان يدرّس بالمسجد المعلّق بالشرّاطين من فاس القرويين قرب داره[٣٢]. وكانت الكتب الأساسية التي درسها «المدونة» لسحنون، وفرعي ابن الحاجب[٣٣]. وكان ـ شأنه شأن عدد من الفقهاء المبرزين ـ يسأل عن مسائل في الفقه فيجيب عنها[٣٤]. وكان الونشريسي يجمع الى العلم فصاحة مبينة وتمكناً متيناً في النحو حتى كان بعض من يحضره يقول: «لو حضره سيبويه لأخذ النحو من فيه»[٣٥].

وقد تخرج بالونشريسي جماعة من العلماء الفقهاء، على رأسهم ولده عبد الواحد بن أحمد الونشريسي (ـ ٩٩٥)، وقد ولد بفاس، وتولى القضاء والافتاء بها[٣٦]، والفقيه أبو عبّاد بن مليح اللمطي، وقد قرأ فرعي إبن الحاجب على الونشريسي ولازمه فيه حتى فهمه وتفقّه عليه وقال عنه أنه كان لا يزيد في نقله عليه من كتاب التوضيح على ورقتين[٣٧]، والشيخ الاستاذ أبي زكريا يحيى السوسي[٣٨]، والفقيه المحدث محمد بن عبد

الجبار الورتدغيري (ـ ٩٥٦)[٣٩]، وإنفصل عنه قبل تمام المئة التاسعة، والفقيه عبد السميع المصمودي[٤٠]، والعلامة الفقيه القاضي محمد بن محمد بن الغرديس التغلبي (ـ ٨٩٩) قاضي فاس الجديد[٤١]، والفقيه أبي علي الحسن بن عثمان التاملي الجزولي شيخ الفقهاء بالسوس (ـ ٩٣٢)[٤٢]، ومحمد بن عيسى المغيلي (ـ ٩٣٣)[٤٣]، وأبي الحسن علي بن موسى بن هارون المضغري (ـ ٩٥١)[٤٤]، وغيرهم.

على أن جهود الونشريسي العلمية بفاس لم تقتصر على التدريس، وإنّما تعدّت ذلك الى التأليف، وقد عدّد لنا من ترجم له من المؤرخين كتبه التي ألفها، وكلها في الفقه وما يتعلق به، وخاصة الفقه المالكي منها[٤٥] كتاب «الفائق في أحكام الوثائق»، ويقول المؤرخون إنّه لم يكمل، وهو المطبوع بفاس باسم «المنهج الفائق، والمنهل الرائق، والمعنى اللائق، بأدب الموثق وأحكام الوثائق»، و«غنية المعاصر والتالي، في شرح وثائق القشتالي» وكتاب «قواعد المذهب»، وكتاب «ايضاح المسالك الى قواعد الإمام مالك»، وكتاب «القواعد في الفقه»، ويقول المؤرخون عنه إنّه صغير محرّر، وكتاب «حل الربقة عن أسير الصفقة»، وكتاب «المختصر من أحكام البرزلي»، وكتاب «القصد الواجب في معرفة اصطلاح ابن الحاجب» لعله هو التعليق على فرعي ابن الحاجب، في ثلاثة أسفار، وتأليف في الفروق في مسائل الفقه اسمه «عدة البروق في تلخيص ما في المذهب من الجموع والفروق»، وطبعت له رسالة صغيرة بعنوان «اضاءة الحلك في الردّ على من أفتى بتضمين الراعي المشترك»، كما طبع له كتاب (مع ترجمة فرنسية) بعنوان «الولايات في مناصب الحكومة الإسلامية والخطط الشرعية». وقد ألف فهرسه في شيوخه، رواها الشيخ عبد الحي الكتاني، وذكرها أحمد المنجور ومحمد بن جعفر الكتاني[٤٦]، ولعلّه كان له ديوان شعر، إذ أورد له ابن القاضي بيتين من نظمه[٤٧]. ويدل تأليفه لـ «شرح الخزرجية في العروض» على اهتمام بالنظم، كما يدل كتاباه وفيات الونشريسي» و«تأليف في ترجمة محمد المقري (الجد)» على اهتمام بأدب التراجم.

على أنّ أشهر كتب الونشريسي على الاطلاق وأكثرها انتشاراً وفائدة للباحثين كتابه الضخم «المعيار»[٤٨]، واسمه كاملا «المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والاندلس والمغرب»، وهو الكتاب الذي اعتمد عليه في هذا البحث، وقد وسمه الأستاذ عبد الحي الكتاني[٤٩] بأنه «من أعظم الكتب التي كادت تحيط بمذهب مالك»، انتهى الونشريسي من تأليفه في السنة الأولى من القرن العاشر[٥٠]، وقد استغرق عمله فيه مقدار احدى عشرة سنة على الأقل[٥١]، وجمع فيه ما وصل اليه من فتاوى الفقهاء بالأندلس والمغرب وافريقية عبر العصور في أبواب الفقه الكبرى جميعاً، وكانت مصادره الأساسية لفتاوى فاس والأندلس كتب تلميذه القاضي محمد بن محمد بن الغرديس التغلبي، إذ كان هذا القاضي من أسرة فاسية عريقة ثريّة[٥٢]، ويملك مكتبة ضخمة تحتوي على تصانيف في فنون العلم المختلفة وخاصة في النوازل، فيما كان من مصادره الأساسية في فتاوى افريقية نوازل البرزلي أبي القاسم بن أحمد القيرواني (ـ ٨٤٤) ونوازل المازوني يحيى بن أبي عمران المغيلي (ـ ٨٨٣)، وهي المعروفة بـ «الدرة المكنونة في نوازل مازونة»[٥٣]. وقد أورد

لنا ابن عسكر[٥٤] في كتابه «دوحة الناشر» رواية فريدة عن طريقة الونشريسي في الاستفادة من مكتبة ابن الغرديس؛ قال ان الونشريسي كان يفك الكتب كراريس وأوراقاً يحملها الى دابة على «عرصة له يمشي اليها في كل يوم... فإذا دخل العرصة جرد ثيابه وبقي في قشابة صوف، يحزم عليها بمضمة جلد ويكشف رأسه، وكان أصلع، يجعل تلك الأوراق على حدة في صفين، والدواة في حزامه والقلم في يده والكاغد في الأخرى، وهو يمشي بين الصفين ويكتب النقول من كل ورقة، حتى اذا فرغ من جلبها على المسألة قيّد ما عنده وما يظهر له من الردّ والقبول». ولقد حاول الونشريسي أن يستقصي الفتاوَى قدر الإمكان في كتابه هذا، وكثيراً ما يكرر الفتوى الواحدة بسؤالها وجوابها في غير مكان منه إذا كانت مما يتعلق بغير موضوع واحد، ويدرج فتاويه هو أو تعليقاته على فتاوى الآخرين، ولهذا جاء كتابه كبيراً، تعداد أسفاره في الأصل ستة، طبعت كاملة بعناية ثمانية من الفقهاء الخطاطين والمصححين في اثني عشر جزءاً (طبعة حجر، فاس، ١٣١٤ - ١٣١٥)[٥٥]، فهو أضخم جامع لفتاوى المغرب الإسلامي، تنعكس فيه - عن طريق الأسئلة المطروحة على الفقهاء فضلاً عن أجوبة الفقهاء عنها - جوانب متعددة من الحياة الاجتماعية الاقتصادية الثقافية السياسية الدينية في الأندلس والمغرب حتى أواخر القرن التاسع الهجري، بما مرّ عليها من تغيرات وتحوّلات، حتى سقوط الأندلس سقوطاً نهائياً ووقوع مدن الساحل المغربي فريسة للاحتلال الاسباني (ومن المعلوم أنّ السنة التي توفي فيها الونشريسي (٩١٤) هي السنة التي سقطت فيها مدينة وهران في أيدي النصارى). ومن هذه الناحية بالذات يعتبر كتاب «المعيار» مصدراً أساسياً لمن يريد أن يستقرىء التاريخ الحضاري للمغرب الإسلامي من الباحثين، ولا تكتمل صورة ذلك التاريخ لهم إلاّ بعد الاطلاع الدقيق عليه، وليس هذا حال الدراسات المغربية حالياً، لما تكلفه من عناء مجرد قراءة كتاب «المعيار»، بحرفه المغربي الأندلسي، وطباعته الحجرية الدقيقة، ولغته المليئة بالمصطلحات الفنية، وأسلوبه الفقهي الذي يستعصي على العديدين، وطوله المفرط، وعدم انتظام الموضوعات داخل كل باب فيه، وخلوه من أيّ «مفاتيح» مبينة الدلالة، قاطعة البرهان على هذه الموضوعات. ورغم ذلك كله، فإن من يحاوِل الغوص في هذا الكتاب يجد فيه من الكنوز العلمية ما ينسيه العناء ويشحذ في نفسه الصبر، ويبدل التعب فرحاً، والكلفة جذلاً.

وبعد، فإنّ في كتاب «المعيار» معلومات قيمة فريدة في قيمتها عن الحياة التربوية في المغرب الإسلامي، و«مؤسسة» المدرسة منها بوجه خاص، وقد شهد الونشريسي صوراً مزدهرة منها في تلمسان وفاس، كبرى مدن المغرب الى جانب تونس في ذلك الوقت، كما نقل ما دوّنه الفقهاء ممن سبقوه وعاصروه عنها، وكلها تأتي لديه - بطبيعة الحال - بشكل ردود على أسئلة يطرحها على الفقهاء من يجدون إشكالاً في أمر ما يتعلق بها، ولذلك فهي - أعني المعلومات التي في «المعيار» - تأتي على غير نظام، ويظل فيها فجوات عديدة بحاجة إلى الملء، ولهذا قمت في هذا البحث بحصر المعلومات عن المدرسة في الكتاب، واستدركت ما نقص منها في المصادر المتيسرة لي، وحاولت أن أبني من كل ذلك صورة - وإنْ مجملة - للمدرسة في المغرب حتى آخر القرن

التاسع الهجري، راجية أنْ أكون بذلك قد بدأت بخطوة صغيرة لا بدّ أنْ تليها خطوات أخرى تستكمل البحث وتفيه حقه من الدراسة والتمحيص.

★ ★ ★

يبدو أنّ ظهور المدرسة، في صورة مؤسسة ذات نظام تعليمي واداري ومالي، قد تأخر في المغرب والأندلس عما تمّ في المشرق، إذ تثبت بعض الدراسات الحديثة أنّ المدرسة في المشرق لم تنتظر نظام الملك حتى تبزغ شمسها، وإنّما نشأت نماذج منها في القرن الرابع الهجري، وخاصة في منطقة خراسان(٥٦)، فاما في المغرب والأندلس فقد ظلّ الجامع والكتاب ومنزل المدرّس: موئلا للحياة التعليمية في مختلف مراحلها ومستوياتها، حتى حوالي منتصف القرن السادس، أيْ الى قريب من ظهور دولة الموحدين. بل إننا لو اعتمدنا على نوازل «المعيار» وحدها في تصوّر نشوء المدرسة لوجدنا الأسئلة والفتاوى تصمت صمتاً تاماً عن ذكر المدارس حتى القرن السابع الهجري. ولكن النظام الدقيق الذي أوجده الموحدون للطلبة كان يقتضي تخصيص مبانٍ خاصة للتدريبات الرياضية والتوجيهات العلمية، بحيث أنّ ظهور المدرسة أو نموذج مشابه لها أصبح أمراً تفرضه الدعوة الموحدية، بل إنّ المصادر تصرّح انّ يعقوب المنصور الموحدي (٥٨٠ - ٥٩٥) قد بنى مدرسة في حدود سنة ٥٩٣ في سلا، إلى الشمال من الجامع الأعظم الذي ابتناه هو نفسه في تلك المدينة(٥٧)، ولكن هذه المصادر لا تفصح بشيء عن مدى انتشار المدارس في المغرب والأندلس أيام الموحدين، وفجأة نجدها تفيض في ذكر ما أنشأه المرينيون في المغرب الأقصى والأوسط وبنوزيان بتلمسان والحفصيون في تونس والنصريون في غرناطة من مدارس، وخاصة في القرن الثامن الهجري، حتى لقد أصبح تأسيس المدارس ينافس بناء الجوامع أو يتفوّق عليه، وأصبح اجتذاب المشهورين من الشيوخ واسناد التدريس إليهم أو إنشاء المدارس من أجلهم موضع تنافس حيوي بين القائمين على أمور تلك الدول.

ورغبة في جلاء الصورة عن مدى انتشار المدارس حتى أواخر القرن التاسع الهجري (حيث تقف نوازل «المعيار» عن الحديث) علينا أنْ نبارح هذا الكتاب ونستأنس بالمصادر الأخرى التي تتحدث عن مظاهر الحياة الثقافية في المغرب بين القرنين السابع والتاسع، سواء أكانت تلك المصادر في التاريخ أم في التراجم أم في الرحلات.

وأوّل سلطان مريني تحدثنا المصادر عن اهتمامه بإنشاء المدارس هو أمير المؤمنين يعقوب بن عبد الحق الملقب بالمؤيد والقائم والمنصور (٦٥٦ - ٦٨٤)؛ قال الناصري: «وبنى المدارس لطلبة العلم، وأوقف عليها الأوقاف، وأجرى عليهم بها المرتبات»(٥٨)، غير أنّ هذه المصادر نفسها لا تحدثنا سوى عن مدرسة واحدة أنشأها هذا الخليفة، هي مدرسته بفاس(٥٩)، فكأنَّ أَهمية الرجل ترجع إلى أنّه سنّ سنّة بناء المدارس لبنيه من بعده «فاستكثروا من بناء المدارس العلمية والزوايا والربط ووقفوا عليها الأوقاف المغلّة وأجروا على

الطلبـة بهـا الجرايـات الكـافيـة » ؛ قـال النـاصري : « فـامسكوا بسبـب ذلـك من رمـق العـلم وأحيوا مراسمه . . . »[٦٠].

وأوّل من اقتفى أثر يعقوب بن عبد الحق في بناء المدارس من المرينيين ابنه السلطان أبو سعيد عثمان بن يعقوب ، الذي بنى مدرسة المدينة البيضاء بفاس الجديد في تاريخ لا نعلمه[٦١] ، وفي سنة ٧٢٣ أمر ببناء المدرسة العظمى بإزاء جامع القرويين بفاس (وهي المدرسة التي أصبحت تعرف فيما بعد بمدرسة العطّارين). وحضر السلطان أبو سعيد بنفسه في جماعة من الفقهاء وأهل الخير حتى أسست وشرع في بنائها ، فجاءت هذه المدرسة ، كما يقول المؤرخ « من أعجب مصانع الدول . . . لم يبن ملك قبله مثلها » ، وأجرى فيها الماء من بعض العيون في المنطقة ، ورتب فيها الطلبة ، وجعل لها إماماً ومؤذنين وقَوَمة يقومون بأمرها ، ورتب فيها فقهاء التدريس بها ، وأجرى على جميع هؤلاء المرتبات والمؤن الكافية بل الزائدة على الكفاية ، ولأجل ذلك اشترى عدة أملاك ووقفها عليها[٦٢].

وأربى السلطان أبو الحسن ابن أبي سعيد المريني (٧٣٢ ـ ٧٤٩) ـ وهو أحد افذاذ الرجال في التاريخ الإسلامي ـ على كل من جاء قبله وبعده في إنشاء المدارس ، وقد أظهر اهتمامه ببناء المدارس قبل تولّيه الخلافة ، اذ يذكر ابن أبي زرع أنَّهُ أمر في سنة ٧٢١ ، وهو بعد ولي للعهد ، ببناء مدرسة في فاس في غرب جامع الأندلس منها ؛ قال : « فجاءت على أكمل الهيآت وأعجبها »[٦٣] ، بنى حولها سقاية ودار وضوء وفندقاً لسكنى الطلبة ، وجلب اليها الماء من عين خارج المدينة وانفق على ذلك مبالغ ضخمة تزيد على مئة ألف دينار ، ورتب فيها الطلبة وقراء القرآن ، وأوقف عليها رباعاً كثيرة ، كما رتّب فيها الفقهاء للتدريس ، وأجرى على جيعهم الانفاق والكسوة[٦٤]. وبعد تولي السلطان أبي الحسن الخلافة أنشأ مدارس عديدة بفاس بخاصة ، بينها مدرسة الوادي[٦٥] ، ومدرسة الصهريج بعدوة الأندلس من فاس ، وكانت مدرسة أنيقة رائقة[٦٦] ، ومدرسة الرخام في شمال جامع القرويين ، وهي التي صارت تسمى من بعد مدرسة المصباح نسبة الى أول فقيه تولى التدريس فيها ، وهو أبو الضياء مصباح بن عبد الله الياصلوتي (ـ ٧٥٠)[٦٧] ، وكذلك مدرسة الحلفاويين قرب جامع القرويين ، وقد بنيت على يد الفقيه أبي أمية مفضل بن محمد الدلاي ، على ما ذكره المؤرخ ابن القاضي[٦٨].

غير أنّ ما يميز مذهب السلطان أبي الحسن في انشاء المدارس أيضاً هو حرصه ـ لأوّل مرة في تاريخ السلطنة المرينية ـ على إقامة المدارس ليس في الحضرة ـ أو العاصمة ـ فاس وحسب ، وإنّما أيضاً في سائر أرجاء المغرب الذي وصلت اليه ـ بشكل أو بآخر ـ السلطة المرينية ، أو على الأقل نفوذ بني مرين . وبحسب ما أثبته ابن مرزوق ، فإنّ السلطان أبا الحسن انشأ مدارس في سبتة وطنجة وأنفا وآسفي وآزمور واغمات والقصر الكبير ـ[٦٩] وكلّها من المغرب الأقصى ، ومدارس غيرها في المغرب الأوسط ، نعرف منها مدرسته بالعبّاد من تلمسان[٧٠] ، ومدرستين في افريقية ، كلاهما لم تتمّا ، الأولى بحاضرة افريقية ، تونس ، والثانية بالقيروان ، وقد ابتدأ

السلطان في بنائهما ، وأوقف عليهما كتباً وضعها في بيت بجامع الزيتونة ، ولمّا لم تتمّا ، فرقت الكتب على مدارس تونس(٧١).

ومهما يكن الأمر فإنّ ما لا يتطرق إليه شك أن السلطان أبا الحسن عني عناية خاصة ـ أو بمثل هذا توحي المصادر المتيسرة ـ بمدارس المغرب الأقصى بالذات ، فقد بنى «المدرسة العظمى» بمراكش قبلي جامع ابن يوسف ، و«المدرسة العظمى» بطالعة سلا قبلي المسجد الأعظم هنالك(٧٢). كذلك بنى السلطان أبو الحسن المدرسة الجديدة بمكناسة الزيتون(٧٣) ، وقدم للنظر على بنائها قاضيه على مكناسة ، ولمّا تمّ بناؤها جاء إليها من فاس «ليقف عليها ويرى عملها وصنعتها»(٧٤).

وسار ابن السلطان أبي الحسن ، السلطان أبو عنان فارس بن أبي الحسن المتوكل (٧٤٩ ـ ٧٥٩) على سيرة والده ، فبنى **المدرسة العنانية** ـ باسمه ـ بفاس(٧٥) ، ولعلّها هي نفسها **المدرسة المتوكلية** التي كانت تعرف باسم **مدرسة أبي عنان** في القرن التاسع الهجري(٧٦) ، كما بنى مدرسة بسلا بحومة باب حسين منها ، وقد اعتبرها الناصري من المدارس «العجيبة» ، وكانت قد تحولت إلى فندق اسمه فندق أسكور في زمنه(٧٧).

وفي تلمسان ، حضرة بني زيّان أو بني عبد الواد ، كان أكثر السلاطين عناية بإنشاء المدارس السلطان أبو حمّو موسى بن يوسف الثاني (٧٦٠ ـ ٧٩١) ، إذ بنى مدرستين على الأقلّ فيها ، الأولى أمر ببنائها لما توفي والده أبو يعقوب يوسف سنة ٧٦٣ فدفنه بالعباد ، وعلى ضريحه بناها(٧٨) ، فبوشر العمل فيها للحين ، وتفرغ أبو حمّو نفسه للنظر في شؤونها سنة ٧٦٥ ، «فضاعف بها الفعلة ، وأحمد المغارس ، وأسمك المصانع ، وأرحب الأبنية... واستجلب المياه ، وأجزل الأوقاف ، وعيّن الجرايات ، ورسم فيها الخطط»(٧٩) ، واصطفى للتدريس فيها الفقيه الإمام أبا عبد الله محمد بن أحمد الشريف العلوي الحسني (ـ ٧٧١)(٨٠) ، وافتتح التدريس رسمياً فيها في اليوم الخامس من صفر من سنة ٧٦٥ ، وحضر هو نفسه ذلك الافتتاح ، فكان ذلك اليوم يوماً مشهوداً(٨١). ولعلّ هذه المدرسة هي نفسها **المدرسة اليعقوبية** التي ذكرها المقرّي ، ويستفاد من كلامه أنّها انشئت قبل سنة ٧٧٢(٨٢) ، إذا افترضنا أنّ تسميتها ذات علاقة بضريح أبي يعقوب المبنية عليه ، وإلاّ فإنّها مدرسة تلمسانية أخرى. كذلك بنى السلطان أبو حمّو مدرسة كبيرة برسم فقيهين كبيرين هما أبو زيد عبد الرحمن وأبو موسى عيسى ابنا محمد بن عبد الله المعروفان بابني الإمام ، وقد نزلا تلمسان زمن أبي حمّو ، فأكرم مثواهما ، وابتنى لهما المدرسة المعروفة باسمهما (**مدرسة ابني الإمام**) داخل باب كشوط بناحية المطهر من تلمسان(٨٣).

ويبقى من مدارس تلمسان مما تذكره المصادر ثلاث مدارس ذكرها ابن مريم التلمساني (ـ ١٠١٤) دون أنْ يحدّد شيئاً عن زمان انشائها وعن أصحاب الأمر بإنشائها ، وكلها كانت موجودة في القرن التاسع الهجري ، وهي **مدرسة منشار الجلد**(٨٤) ، **ومدرسة سيدي الحسن أبركان**(٨٥) ، **والمدرسة التاشفينية** ، التي ذكرها أيضاً

المؤرخ عبد الرحمن ابن خلدون[٨٦]، وهي مدرسة يدلّ اسمها على أنّ مؤسسها هو السلطان أبو تاشفين الزياني، ورغم أَنّ هذا الإسم ينصرف الى اثنين من بني زيان؛ أبي تاشفين عبد الرحمن بن موسى الأول، وحكم قبل السلطان أبي حمّو المذكور آنفاً (٧١٨ ـ ٧٣٧)، وأبي تاشفين عبد الرحمن بن موسى الثاني، ابن أبي حمّو المذكور (٧٩١ ـ ٧٩٥)، فإنّ المرجح أنّ الثاني من الاثنين هو صاحب الفضل في بنائها، إذ لم يذكر أحد من المؤرخين أنَّ أبا تاشفين الأول بنى أيّ مدرسة، ومن بين هؤلاء ـ واحد كان متخصصاً بذكر انجازات بني زيان ـ أعني المؤرخ أبا زكريا يحيى بن خلدون، ولما كان هذا المؤرخ قتل قبل تولي أبي تاشفين الثاني الحكم (قتل سنة ٧٨٠)[٨٧]، فإن هذه المدرسة لم تذكر في كتابه «بغية الروّاد في ذكر الملوك من بني عبد الواد».

أما تونس، فإنها شهدت ازدهاراً في بناء المدارس، وإنْ كانت معلوماتنا عن هذه المدارس أقلّ دقة وتفصيلاً عما هي عليه بالنسبة للمغربين الأقصى والأوسط بسبب طبيعة المصادر المتوفرة لدينا، ولا شك أنّه كان قد صار بها عدة مدارس في النصف الأول من القرن الثامن، إذ تذكر الرواية التي مرت معنا من قبل أنّه لّما لم تتمّ المدرستان اللتان أمر بإنشائهما السلطان أبو الحسن المريني (ـ ٧٤٩) بتونس والقيروان، وكان قد جعل الكتب الموقوفة عليهما في جامع الزيتونة، فرّقت هذه الكتب «على مدارس تونس»[٨٨]. فإذا تذكرنا أنَّ افريقية، ـ وحاضرتها تونس ـ نالت منذ القرن السابع الهجري قدراً من الاستقلال الذاتي داخل الدولة المرينية على أيدي بني حفص، وأنَّ هذا الاستقلال اطّرد ونما في القرن الثامن، ووصل الى درجة عالية في لقرن التاسع، مع ازدياد الضعف في الدولة المرينية، وإذا تذكرنا، أيضاً، اهتام الحفصيين على وجه الإجمال بالعمران، أدركنا أنَّه كان من الطبيعي أنْ تشهد تونس نهضة في بناء المدارس، بل إنَّ القلصادي الذي زار تونس في أواسط القرن التاسع، شهد شهادة قاطعة بنفاق العلم بها وكثرة المدارس فيها إذ قال: «وكنت في أثناء ذلك آخذ في القراءة والاقراء، وسوق العلم حينئذٍ نافقة، وينابيع العلوم على اختلافها مغدقة، فلا عليك أَنْ ترى مدرسة أو مسجداً إلاّ والعلم فيه يبث وينشر»[٨٩]. ويبدو أَنَّ أكبر مدارس تونس كانت **مدرسة الشماعين**، إذ كانت تعرف بـ «أم المدارس بتونس»[٩٠]، وقد أسست قبل ٧٣٤، وولي التدريس فيها الفقيه الكبير ابن مرزوق سنة ٧٦٥[٩١]، ثم **مدرسة القنطرة**، ولها غير ذكر في نوازل «المعيار»[٩٢]، **ومدرسة المعرض**، ولعلها أقدم مدارس تونس (حوالي ٦٥٠)[٩٣]، وقد حضر الدروس فيها جدّ المقرّي صاحب «نفح الطيب»[٩٤]. وقد عدد الزركشي في كتابه «تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية»[٩٥]، احدى عشرة مدرسة في تونس، منها غير ما ذكرنا: **مدرسة عنق الجمل** (أسست سنة ٧٤٢)، **ومدرسة ابن تافراجين** (أسست سنة ٧٦٦)، **ومدرسة بلحفاوين** (أسست سنة ٧٩٦)، وكلها ترجع الى القرن الثامن، كما ترجع اليه أيضاً مدرسة الكتبيين التي ذكرها ابن بطوطة في رحلته[٩٦]، ومنها ـ أعني في كتاب الزركشي ـ ست مدارس ترجع الى القرن التاسع[٩٧]، سكن القلصادي في اثنتين منها خلال رحلته، هما **المدرسة المنتصرية**، نسبة للأمير الحفصي محمد المنتصر (ـ ٨٣٢ ـ ٨٣٨)، وكانت أول مدرسة تنشأ باسم أمير حفصي، وقد شرع محمد المنتصر في

تأسيسها سنة ٨٣٢ ، وأكملها بعده سلفه السلطان أبو عمرو عثمان وأوقف عليها فكملت سنة ٨٤٠ أو ٨٤١ ، وهي تقع قرب جامع الزيتونة[٩٨] ، ثم **المدرسة الجديدة** ، وكانت تقع بحي باب سويقة قرب الولي سيدي محرز ابن خلف[٩٩] .

فإذا ما اتجهنا إلى الشرق ، وجدنا أنَّ مدينة طرابلس كانت أيضاً من المراكز الكبرى للمدارس في المغرب منذ القرن السابع الهجري ، وذلك أنَّه عندما زارها التجاني (ـ ٧٢١) خلال رحلته (بين سنتي ٧٠٦ و٧٠٨) ، ذكر أنَّ بداخلها مدارس كثيرة ، ومنها المدرسة المنتصرية (نسبة إلى السلطان الحفصي أبي عبد الله محمد المنتصر الذي حكم من ٦٤٧ إلى ٦٧٥) ، وقد تمّ انشاؤها بين سنتي ٦٥٥ و٦٥٨[١٠٠] ، وهذا مما يدلّ على قدم نسبي في نشأة المدارس بطرابلس ، وربّما صحّ هذا الحكم على معظم المدن الكبرى الواقعة تحت سيطرة الحفصيين . وهذه المدرسة هي نفسها ـ فيما يرجح ـ المدرسة التي زارها قبل التجاني الرحّالة ابن رشيد السبتي ، وقد ابتدأ رحلته سنة ٦٨٥ ، فإنه يصفها وصفاً مطولاً نسبياً ـ سوف نرجع إليه فيما بعد ـ ولكنه لا يسميها بالإسم[١٠١] . وفي أواسط القرن التاسع ، عندما زار القلصادي طرابلس ، سكن أياماً وليالي في مدرسة فيها ، هي **مدرسة ابن ثابت**[١٠٢] .

أمّا الأندلس فإنَّ لها ظروفاً خاصة ، إذ أخذت مدنها تسقط في القرن السابع واحدة بعد أخرى ، ولم يبق للمسلمين فيها إلا مملكة غرناطة ، ولذلك تأخر نشوء المدرسة فيها حتى القرن الثامن ، فانشئت **المدرسة النصرية** سنة ٧٥٠ ، ويقول لسان الدين بن الخطيب إنّها كانت « بكر المدارس » في حضرة السلطان يوسف أبي الحجاج (٧٣٤ ـ ٧٥٥)[١٠٣] . ومن تتبع تراجم كتاب « الاحاطة » استطاع أنْ يجد عدداً من الشيوخ الذين اقرأوا العلم فيها[١٠٤] ، ويبدو أنَّ شهرة هذه المدرسة أو انفرادها دون مدرسة منافسة أخرى جعلها تعرف باسم **المدرسة** أو لعلّه لم ينشأ في غرناطة ولسان الدين على قيد الحياة مدرسة سواها ، إذ يقول في ترجمة رضوان النصري الحاجب : « أحدث المدرسة بغرناطة ولم تكن بها بعد وسبّب إليها الفوائد ، ووقف عليها الرباع المغلة . . . »[١٠٥] غير أن المقرّي يذكر بغرناطة مدرسة تسمى **اليوسفية**[١٠٦] ، ولعلّها هي نفسها المدرسة النصرية لأن منشئها هو السلطان يوسف النصري ، ومدرسة أخرى تسمى **العلمية**[١٠٧] .

هذه هي المدارس التي استطعت أنْ أجمع معلومات محددة عنها من المصادر ، غير أنَّه يستنتج من كتاب « المعيار » أسماء عدد آخر من المدارس ، بعضها لا يعرف منشئها وبعضها لا يعرف موقعها ، منها **المدرسة الفارسية**[١٠٨] ، وقد تكون من إنشاء السلطان المريني أبي عنان فارس بن علي المتوكل (٧٤٩ ـ ٧٥٩) ، وقد مرّ الحديث عن المدارس التي أقامها ، أو تكون من إنشاء السلطان الحفصي أبي فارس عبد العزيز بن أحمد المتوكل الثاني (٧٩٦ ـ ٨٣٧) ؛ ومنها ، أيضاً ، مدرسة بتازي ، من مدن المغرب الأقصى[١٠٩] ، وأخرى بمازونة ، من مدن المغرب الأوسط[١١٠] ، ومدرسة اسمها **مدرسة الخصة**[١١١] لا نعرف شيئاً إضافياً عنها .

هذه هي صورة نموذجية لتكاثر المدارس في المغرب، ولكن الملاحظ أنّها أحادية الجانب لأنّها رصدت - بسبب من طبيعة المصادر - ما أنشأه السلاطين والخلفاء بخاصة، فلا يكاد الباحث اليوم يجد بين المدارس المسماة باسم معين سوى مدارس تستمد اسمها من اسم صاحب السلطة السياسية (كالمدرسة المتوكلية والمدرسة العنانية والمدرسة التاشفينية والمدرسة اليعقوبية والمدرسة المنتصرية والمدرسة اليوسفية)، وفي أحيان أقل تذكر أسماء مدارس بناها واحد أو آخر من أصحاب السلطة هؤلاء وسمّاها باسم المكان الذي أنشئت فيه (كمدرسة القنطرة بتونس[١١٢]، ومدرسة منشار الجلد بتلمسان[١١٣]، ومدرسة العطّارين بفاس)[١١٤]؛ فإذا بالغ هؤلاء السلاطين في اكرام العلماء سمّوا مدارسهم باسم أول اساتذتها أو أوائلهم (كمدرسة ابني الإمام بتلمسان، ومدرسة المصباح بفاس)، وفيما عدا ذلك لا تعطي المصادر أسماء محددة للمدارس، وإنّما تقول إنَّ السلطان فلاناً بنى مدرسة في سلا أو مراكش أو تازي... الخ، وتعداد الفقيه ابن مرزوق لمدارس السلطان أبي الحسن المريني تشهد شهادة ناصعة بذلك[١١٥]، هذا رغم أنَّ هذه المدارس كثيراً ما كان يوكل إلى أحد المشايخ الوقوف على بنائها، كما حدث في حال مدرسة العطّارين بفاس[١١٦]، ومدرسة الحلفاويين بها[١١٧]، ومدرسة مكناسة الجديدة[١١٨]، والمدرسة المنتصرية بطرابلس[١١٩].

أقول أن هذه الصورة أغفلت المدارس التي توفّر على إنشائها - فيما أقدّر - عدد كبير من ذوي اليسار ومحبي الخير (وهذا قد يكون النوع الذي تتحدث عنه كثيراً نوازل «المعيار»)، ولكن الأمر الذي لا شك فيه أنَّ هذه المدارس كانت لا بدّ أقل ضخامة، وأضيق موارد من الوقوف، وأقلّ وفرة في المساكن، وفي عدد العاملين بها، وفي شهرة الشيوخ المدرّسين فيها، من المدارس التي أنشأها السلاطين، وقد مرّ من قبل اشارات إلى بعض مدارس السلاطين هذه، ومدى ما تميزت به من ضخامة في البناء والأوقاف والعمّال والموظفين والطلبة، ومدى ما أنفق عليها من المال، وعلى جلب المياه إليها من الجهود والنفقات مما لا يقدر على مثله الأفراد، وتتمكن منه الدولة من دونهم، وأين الفرد الذي يستطيع - مثل السلطان أبي الحسن المريني - أنْ ينشىء مدرسة كمدرسة طالعة سلا، يودع «جوانبها من النقش والتخريم ما يحير البصر ويدهش الفكر، ويرصع اسم كل وقف من أوقافها بالنقش والاصباغ على رخامة عظيمة نصبت بالحائط الجوفي (أيْ الشمالي) منها، كل ذلك محافظة على تلك الأوقاف أن تغيّر»[١٢٠]؟ وأين هو الفرد الذي يمكنه - مثل السلطان يعقوب بن عبد الحق - أنْ يوقف على مدرسته «كتب العلم التي كانت بأيدي النصارى (بالأندلس) منذ استيلائهم على مدن الاسلام»، تلك الكتب التي بلغت ثلاثة عشر حملاً، «فيها جملة من مصاحف القرآن الكريم وتفاسيره كابن عطية والثعلبي، ومن كتب الحديث وشروحاتها كالتهذيب والاستذكار، ومن كتب الأصول والفروع واللغة العربية والأدب وغير ذلك»[١٢١]؟ وأين هو الفرد الذي يمكنه أنْ يجعل من المدرسة جنّة عابقة بالخضرة والأزهار، كمدرسة طرابلس التي زارها ابن رشيد ووصفها فقال[١٢٢]:

فألفيت عن يسار المارّ باباً شارعاً... فتوقفت انتشق

ذلك العرف إلى أنْ تعرفت أنَّها مدرسة ، فأقدمت على الدخول . . .
فوافيت وسطها روضة مخضلة من خيري أحمر قد استوى
على سوقه ، وناصى بعضه بعضاً ببسوقه ، وقد علّل بالسقي شجره
فأينع ، وتفتح زهره فاستكمل واستجمع . فأقمت بها ساعة أتعلل بذلك
النسيم ، وكأنني حللت بجنة النعيم ، وكلما انسحب الظلام طاب
عرفا ذلك النمام ، ولذّ ذلك الانتسام ، فأذكر في ذلك قول
. . . ابن الأبار . . . :

خلعوا على زهر الرياض حلاهم فغدا بهم خيريها يتأدّب
فمع الصباح تبتلّ وتقلّص ومع الظلام تبدّل وتسحّب

ومع ذلك كله ، فإنَّ المدارس بالمغرب مهما اختلفت من حيث الضخامة ، كانت لا بدّ متقاربة في النظام التربوي ، على أنَّه قبل الخوض في طبيعة هذا النظام ، لا بدّ من القول إنَّ المدرسة لم تُلغِ دور الجامع في التعليم ، بل ظلت حلقات التدريس تعقد في الجوامع على مرّ الزمن ، وجامع القرويين وجامع الزيتونة وجامع سيدي عقبة وغيرها شواهد على استمرار هذا النشاط . كذلك لم تلغ المدرسة دور الكتاتيب ، لأنَّ للكتّاب دوراً لا تستطيع المدرسة تبنيه ، فالكتّاب يمثل الدراسة الأولية الضرورية والمدرسة تمثل الدراسة العليا ؛ ومنذ البداية فصل المغاربة أيضاً بين الكتّاب والجامع ، فلا يعقد « معلم » (والمعلم كلمة تطلق على شيخ الكتّاب) حلقة في جامع ، هذا هو المفروض ، ولكن ، كما يخبرنا صاحب « المعيار » أخذ بعض المعلمين ، في بعض البلدان ، ـ كما نفعل في المشرق أو في بعض قراه ـ يعلمون الصبيان في المساجد ، وحين طلب اليهم أن يخرجوا منها لكثرة الصبيان ومزاحمتهم للمصلين احتجوا بأنَّهم إنْ خرجوا منها ضاعت وسرق ما بها من حصر ، وجاءت الفتوى في هذا الموقف واضحة صارمة تقول : « لم يجعل الله المساجد لتتكسب فيها الأرزاق . . . والواجب على أهل تلك البلدة أن يمنعوا مساجدهم من مثل هذا ؛ فليوعّظ المعلمون وآباء الصبيان ليخرجوا من المساجد إلى بقاع يصلح فيها التكسب ولا يضروا بالمسلمين ، فإن كان المعلم أبى فلينزع الصبيان من عنده آباؤهم ، وإنْ اعتصم المعلم بأحد فليس يعصمه إلاّ ظالم . . . وأمّا العذر بحرز المسجد فإنّ المساجد لا تسرق وإنّما يسرق ما فيها » ، فإذا سرقت الحصر صلّى الناس على الأرض ، بعد أنْ تكنس[١٢٣] . وأفتى فقيه آخر في المشكلة نفسها بقوله : « لا يجوز للمعلمين اقراء الصبيان لا في المسجد ولا في صحنه . . . وسواء أكان عامراً أم خراباً ، إذ خرابه لا يسقط حرمته ، وامنعوا المعلمين من ذلك أشد المنع »[١٢٤] . وبذلك نرى أنّ فقهاء المالكية أصرّوا ، منذ البداية ، على أنَّ دور الكتّاب ضروري ، ليبقى الجامع للراشدين من طلبة العلم .

ودور الكتّاب محدّد بتعليم القرآن قراءة وحفظاً والشكل والهجاء والخط ، وأضاف بعضهم : أحكام

الوضوء والصلاة من فرائض وسنن، وصلاة الجنائز ودعائها، وصلاة الاستسقاء والخوف[١٢٥]، ويقوم بهذا الأمر «معلّم» يتفق مع آباء الطلاب على أجر معين، فإنْ كثر عنده عدد الطلاب، فله أنْ يشرك معه معلماً آخر أو غير واحد من المعلمين، وعليه أنْ يعرض ما حفظة الطلاب عشية كلّ أربعاء واحداً واحداً ليكون على يقين من حفظهم، أمّا إذا كان على يقين من ذلك فلا بأس أنْ يعرضهم اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة، فإذا ختم الطالب عنده كان له مكافأة عرفها المغاربة والأندلسيون منذ عهد مبكر باسم «الحذقة»[١٢٦]، وإذا تكرم عليه آباء الصبيان في عاشوراء والأعياد الإسلامية بشيء من العطاء قبله، وذلك حسب جاري العادة. وقد كان فاشياً في بلاد المغرب الأوسط والأقصى تقديم الشمع للمعلم في ميلاد النبي ﷺ[١٢٧]، كما كان فاشياً في البوادي أخذه الزبد، يجعل له على كل بيت مخضة زبد ويسمونه «خميس الطالب»[١٢٨]. وعلى المعلم أن ينظر في ألواح الصبيان وينبههم إلى ما فيها من أخطاء، وليس للمعلم أنْ يطالب آباء الطلاب بشراء الذرة والعلف لدابته، بل عليه أيضاً كراء المكان إلا إذا اتفق مع آباء الطلاب مسانهة، فعندئذ يكون على الآباء دفع كراء الموضع المخصص للتعليم[١٢٩].

ومن هنا يبدو أنَّ الكتاب مؤسسة صغيرة تتمّ بمبادرة جماعة حريصين على أنْ يتلقى أبناؤهم المعارف الأوّلية الضرورية، واعتماد المعلم فيها على آباء الطلاب حدّد مكانته الاجتماعية. وأمّا الجامع فإنّه مؤسسة كبرى تتمّ بمبادرة شيخ أو شيوخ من المتبحّرين في العلم، وقد تكون مجانية لدى الجانبين الشيوخ والطلبة، وقد تدفع للشيوخ أجرة، أمّا الطلبة فلا جراية لهم ولا سكن إلاّ حين أصبح التدريس في الجوامع حكاية لما صار عليه الحال في المدارس[١٣٠].

أمّا المدرسة فميزتها على كلّ من الكتّاب والجامع في أنّها تهيىء المساكن للطلاب (وعدم توفر المساكن للطلاب أمر شاذ، وإنْ أوحى نص في «المعيار» أنه ممكن الحدوث)[١٣١]، وتوفر لهم الجرايات، ولذلك فإنّها لا بدَّ أَنْ تحكم تنظيماً يخضع الطلاب له. وقد حدّد جانباً من هذا التنظيم «المدني»، بحسب ما جاء في كتاب «المعيار»، الأستاذ أبو سعيد بن لب، فإنّه عرّف الطالب بأنّه ليس من يقتصر على دراسة القرآن خاصة، «وإنَّما الطالب من له شروع في تعلّم العلم ودرسه والتردد إلى أهله»[١٣٢]. ووضح الشيخ أبو محمد عبد الله بن محمد بن موسى العبدوسي خطيب القرويين (ـ ٨٤٩)[١٣٣] هذا التنظيم بتفصيل أكبر بقوله: «إنَّما يسكن المدرسة من بلغ عشرين سنة فما فوقها، وأخذ في قراءة العلم ودرسه بقدر وسعه، ويحضر قراءة الحزب صبحاً ومغرباً، ويحضر مجلس مقرئها ملازماً لذلك، إلاّ لضرورة من مرض وشبهه من الأعذار المبيحة لتخلفه، فإذا سكن فيها عشرة أعوام ولم تظهر نجابته أخرج منها جبراً لأنّه يعطل الحبس.... وكذلك لا يجوز أنْ يعير بيتاً تحت يده بالمدرسة، فإنّه لم يجعل له الا السكنى به خاصة... وكذلك لا يجوز لمن ينقطع للعبادة ويترك دراسة العلم سكنى المدرسة لأنّها لم تحبس لذلك، وإنّما حبست لمن يتعبد بقراءة العلم، مع عبادة لا تشغله عن القيام

بما قصده المحبس من العكوف على دراسة العلم وشبهها من حضور مجالس العلم »[١٣٤].

وهذا نصّ صريح على أَنَّ نظام المدرسة يقضي بالمواظبة على الحضور ـ إلاّ لعذر مانع ـ وأَنَّ عدم الاستعداد الطبيعي للعلم يقضي على الطالب بمغادرتها ، وأَنَّ الطالب لا يحق له التصرّف بالمسكن الذي منحه ، وأَنَّ الغاية الكبرى للمدرسة هي التعلّم ، ولذلك فإنها لا تؤوي من كان يهدف إلى غاية غير مقترنة بطلب العلم ، ولو كانت الانقطاع للعبادة ، وعلى الطالب « التفرغ » للعلم ، ومن أجل ذلك التفرغ يستحق جراية من الوقف ، فإذا اشتغل بصناعة تدرّ عليه رزقاً قطعت عنه الجراية ، « فلا يأخذ من الوقف على طلبة العلم إلاّ من جاد فهمه وحسن ادراكه وطابت سجيته وتجرد (أيْ تفرغ) لأنْ ينتفع وينفع »[١٣٥].

إنَّ تجاوز هذا النظام كان يثير مشكلة ، والمشكلة تتطلب حلاًّ أو رأياً يهدي إلى الحلّ ، ومن هنا كان لجوء الناس إلى آراء المفتين ، وهي آراء قد تتفاوت في المسألة الواحدة ، ومن صور ذلك التجاوز لدى « الطائفة الطالبية » أَنْ يحصل الواحد منهم على بيت في مدرسة ، فيؤجره لطالب آخر (أو يمنحه له دون أجر) ثم يختار لنفسه السكنى في مدرسة أخرى[١٣٦] ، ومن صوره لدى غير الطلاب أَنَّ بعض الناس كان ينتهز خلو بعض المساكن التابعة للمدرسة فيخزن فيها بعض حاجياته وأمتعته[١٣٧] . ومع أنَّ غياب الطالب عن المدرسة يعد من ضمن التجاوزات ، فإنَّ هذا الأمر بالذات لم يضبط ، وانتقلت المشكلة من مستوى عدم التقيد بالنظام إلى المستوى المادّي . وأصبح السؤال : إذا خرج الطالب لرؤية أهله أو لغير ذلك من الأسباب ، فهل يحتفظ له بمرتبه عن الفترة التي تغيب فيها أم لا ؟ فكان الفقيه أبو عبد الله بن عرفة لا يعمل حساباً لمن غاب أيّاً كان عذره ، أَمّا الفقهاء الآخرون فإنَّهم توقفوا عند طبيعة الغياب وهل هو ضروري أم لا ، فأفتوا بأَنَّه إنْ كان الغياب ضرورياً حفظ للطالب الغائب نصيبه من الجراية حتى يعود[١٣٨].

والطلبة ، عند النظر إليهم من الزاوية المادية ، ينقسمون قسمين : الضعفاء وغير الضعفاء ؛ ولهؤلاء الضعفاء حقهم الكامل في الجراية ، وهم ثلاثة أصناف :

(١) طالب ضعيف لا والد له .
(٢) طالب ضعيف له والد ضعيف ،
(٣) طالب ضعيف له والد غني .

والأمر في الصنفين الأولين واضح ، أمّا في الحالة الثالثة فلا يحمل غنى الوالد ـ في رأي الفقهاء المغاربة كما يبدو في « المعيار » ـ على الولد ، لا سيما مع بلوغ الولد ، فقد خرج عن حدّ ايجاب نفقته على أبيه ، وقد يعطيه أبوه ما يشتري به دفاتر وكتباً ، ولكن هذا لا يحرمه حقه في الحبس[١٣٩].

كذلك ينقسم الطلبة من حيث السكنى قسمين : أهل البلد والغرباء ، وهذه التفرقة كانت تثير بعض الاشكالات بالنسبة للجراية المعطاة لهم . وقد أفتى الفقيه أبو اسحاق ابراهيم بن فتوح أنَّ الطلبة الساكنين في

البلد المستوطنين ، وإنْ لم يكونوا في الأصل منها ، إذا كانوا ضعفاء يعطون الجراية ، إلاّ إذا كان هناك في نصّ الواقف ما يمنع ذلك(١٤٠) . والمشكلة قد تجيء معكوسة إذا كان هناك وقف على طلبة العلم الغرباء ، إذ يكون الواقف قد أوقف هذا الوقف عندما كان في المكان الذي هو فيه من يدرّس العلم ، فكانت الغرباء تأتي لطلب الفائدة . فماذا يحدث لو لم يعد في ذلك المكان طلبة غرباء ، وإنّما جلّ الطلبة من الضعفاء : هل يعطون فائدة الحبس أو يبقى هذا الجسر حتى يأتي غريب يقيم يوماً أو يومين فيعطاه؟ وقد أجاب الأستاذ أبو سعيد ابن لب على ذلك بقوله : « إنْ كان الحبس مقصوراً على الطلبة (الغرباء) بالموضع المذكور دون غيره فيأخذ فائدة من كان بالموضع منهم وإنْ كان رجلاً واحداً ، وإنْ كان على طلبة العلم من غير قصر على الموضع ، فيعطى منه ذلك الرجل الواحد الذي بالموضع وينقل منه إلى الطلبة بموضع آخر قريب منه . . . وإذا عدم الغرباء . . . فيصرف فائد الوقف عليهم الى الضعفاء . . . في ذلك الموضع ، فإذا حضر غريب أعطي منه ويرضخ له » ؛ وأضاف : « والسكنى غير معتبر في استحقاق الفائد إلاّ أنْ يشترط المحبس »(١٤١) .

وتضمّ المدرسة بالإضافة إلى ما فيها من طلاب ، هيئة من العاملين فيها ، كلّ في ميدان خاص به . وتتكوّن هذه الهيئة في حدّها الأدنى ـ وخاصة إذا كانت المدرسة صغيرة وأحباسها متواضعة ـ من ستة أفراد : إمام ومؤذن ومدرّس وأستاذ وقيم وبواب(١٤٢) ، فإذا كانت المدرسة كبيرة ، فلها قومة وبوابون ومدرسون . . . الخ ، أي إنَّ الحديث عن هذه الهيئة يغدو بصيغة الجمع (أو بصيغة المثنى في أقل تقدير) . ويفترض وجود الإمام والمؤذن أنْ يكون للمدرسة مسجد خاص بها ، وكذلك كانت الحال في جميع المدارس ، صغيرها وكبيرها ، إلاّ أنّ مسجد المدرسة يتميز عن غيره من المساجد بأنّه لا صومعة له (أي لا مئذنة) ، إذ مسجد المدرسة كما قال أحد الفقهاء « لم يبن لله عز وجل بالقصد الأول من المحبّس ، وإنّما بني رفعاً لصفة الفندقية أو الخانكية عن المدرسة » . وشذّ عن هذه القاعدة مسجد المدرسة اليعقوبية ومسجد المدرسة الفارسية ، إذ كانت لهما مئذنتان(١٤٣) .

وإمام المدرسة من حيث المبدأ يقيم الصلوات جميعاً في مسجدها ، غير أنّ هذا ليس شرطاً ضرورياً له ، بل الأمر في ذلك على ما جرت به العادة في المكان . وقد كان الإمام في كل من مدرسة الحلفاويين ومدرسة الخصة لا يؤم إلاّ الظهر والعصر ، وعدّ أحد الفقهاء ذلك أمراً مشروعاً لجريان العادة بذلك ولأن الأحباس تقرّ على ما وجدت عليه(١٤٤) .

وأما القيّم فيقوم بحفظ الحصر والقناديل ويعتني بنظافة المدرسة وتأمين الفرش والوقود فيها(١٤٥) (وقد يشاركه في مسألة الوقود الوقّاد)(١٤٦) . ويشترك مع القيم في بعض هذه الأعمال البواب ، إلى جانب سهره على أبواب المدرسة وفتحها وغلقها(١٤٧) . ومن المتصوّر أنّ البواب هو الذي كان يأذن لمن ليسوا من سكان المدرسة بالدخول إليها ، إذ كان الدخول ممكناً لبعضهم عرفاً بعد الاستئذان(١٤٨) .

ولا يتضح من « المعيار » الفرق بين **المدرّس** في المدرسة وبين **الأستاذ** ، والأمر **المؤكد** أن المدرّس فقيه مسؤول عن تدريس العلوم الفقهية وما يتصل بها من علم الأصول وعلم التفسير[١٤٩] ، ولعلّ لفظة الأستاذ تدل على النحوي أو اللغوي الذي يقوم بتدريس علوم اللسان للطلاب[١٥٠] ، وتلك علوم كان طلاب المدرسة يتلقونها كما سنرى ، وفي بعض نصوص « المعيار » أشير إلى الهيئة التدريسية بالمدرسة (من مدرّسين وأساتذة فيما يتصور) باسم « المقرئين »[١٥١] . ومهما يكن الأمر ، فإن مكانة المدرّسين (والأساتذة) لم تكن متساوية فيما بينهم ، بل كان هناك للفرع الواحد من العلوم « رئيس » يحتل منصب الصدارة بين مدرّسيه في المدرسة ، وذلك أمر ينبيء به نص أورده ابن مريم إذ قال إنَّ الفقيه محمد بن عمر بن الفتوح التلمساني (ـ ٨١٨) « عرضت عليه **رئاسة الفقه** بمدرسة العطّارين »[١٥٢] ، ولعلّ احتلال هذا المنصب ـ الذي يوازي في أيامنا هذه منصب « رئيس الدائرة » أو « رئيس القسم » ـ كان هو المسؤول عن وصف بعض كبار مدرّسي المغرب بأنّه « صدر المدرّسين »[١٥٣] . على أنَّ مثل هذا المنصب كان متوفراً في المدارس الكبيرة من دون المدارس الصغيرة ، فيما يتصوّر ، حيث يتعدد المدرّسون وتتشعب المواد التدريسية كثيراً . أما من حيث المرتّب ، فإنّ « المعيار » ـ وسائر المصادر ـ لا يذكر شيئاً عن تميّز « الرئيس » فيه ، والأرجح أنّه كان يعامل معاملة سائر المدرّسين ، ويقتصر تميّزه على السلطة الادارية بما تجلب معها من نفوذ وإجلال .

ولا تتحدث نوازل « المعيار » بشكل متعمد عن **المادة** التي كان الطلاب يتلقونها من المدرسين والأساتذة ، ولا عن الكتب المستعملة لذلك ، غير أنّه ورد في غيره من المصادر ما يوضح هذا الجانب بعض الايضاح . فمن الكتب التي كانت تدرس في مدرسة الوادي بفاس في القرن الثامن الهجري **كتابا ابن الحاجب** في الفروع والأصول ، **ومدوّنة سحنون**[١٥٤] ، فيما كانت تدرّس في القرن نفسه وأوائل القرن التالي **ألفية ابن مالك** في مدرسة أبي عنان بفاس أيضاً[١٥٥] . وفي أواسط القرن التاسع ، حضر القلصادي بعض دروس المدرسة المنتصرية بتونس ، فدرس مع الجمهور **تفسير القرآن** ، وبعض **صحيح مسلم** ، والموطأ ، **ومختصر المدونة للبراذعي** ، **وبعض الرسالة** ، **وابن الجلاب** ، **وابن الحاجب الفرعي** ، **وصحيح البخاري** ، وكتاب الشفاء للقاضي عياض[١٥٦] . وفي سنة ٨٥٥ ، عندما استقر القلصادي بغرناطة ، درس في « المدرسة » بها على الفقيه إبراهيم بن فتوح كتباً شتى منها **المقالات لابن رضوان** في المنطق ، **والشمسية** ، ورجز **ابن سينا** ، وبعض رجزه في الطب ، **ومختصر ابن رشد** في الأصول ، **وجمع الجوامع** ، وبعض الكراس **للجزولي** ، وبعض **المقاصد النحوية** ، وبعض **التسهيل لابن مالك** ، وبعض **الشامل** ، **ومختصر خليل** ، **وكتاب سيبويه** ، **والكشاف للزمخشري** ، وكتاب **الجواهر الأربعين للغزالي**[١٥٧] .

هذه الكتب تدل على فروع العلوم التي كان طلاب المدرسة يتلقونها ، ويمكننا أنْ نضيف إليها نصاً فريداً أورده القلصادي وابن مريم التلمساني في تحديد هذه الفروع ، مع تحديد الزمن الذي كان يدرس فيه كل فرع

في المدرسة اليعقوبية من تلمسان بالذات، في القرن التاسع منها ـ ولعل ذلك كان ينطبق على سائر المدارس بالمغرب ـ آنذاك، ونصهما يقول إنّه كان يدرس بها **التفسير والحديث والفقه والأصول** في فصل الشتاء، **والعربية والبيان والحساب والفرائض والهندسة** في فصل الصيف، وإنّ يومي الخميس والجمعة كانا مخصصين لدرس التصوّف(١٥٨).

وهذا النص الأخير لافت للنظر من غير ناحية. فافراد التصوف بالدراسة يومين في الأسبوع يدل على مدى تأثير التصوف في البيئة المغربية (وربما بتلمسان بشكل خاص)، ولا شك أنّ له علاقة بأخذ بعض الفقهاء من المدرّسين بالتصوف بطريقة أو بأخرى(١٥٩). كذلك يلفت النظر وجود مادة الهندسة في برنامج المدرسة الدراسي (فضلاً عن المنطق والحساب)، مما يدل على حدوث شيء من التساهل لدى القيمين على المدارس تجاه بعض العلوم العقلية، وهذا أمر استجد على المغرب في العصور المتأخرة بعد انقضاء سلطة الموحدين؛ ولعلّ مما يؤكد هذا أنّ أحد المدرّسين بمدرسة العطّارين من فاس، في أوائل القرن الثامن الهجري على أبعد تقدير، واسمه أحمد بن البناء الأزدي المراكشي ،كان متمكناً لا من علوم الشريعة وحدها ولكن من «العلوم القديمة» أيضاً(١٦٠)، فكان الطلاب يقرأون عليه. وبعض المصادر يترجم له دون تحرج، وقد وصفه ابن القاضي بأنَّه كان «شيخاً وقوراً حسن السيرة قوي العقل مهذباً فاضلاً»(١٦١).

غير أنّ أكثر ما يسترعي الانتباه في النصّ المذكور قسمته للعلوم المدرّسة بين مجموعة تدرّس شتاء وأخرى تدرّس صيفاً، والعلوم الشتوية كلّها من العلوم الدينية، بينما الدروس الصيفية من العلوم اللسانية والعقلية. فهل هنالك من سبب لهذا التقسيم؟

هنا يجيء دور «المعيار» في الكشف عن جانب من الإجابة المطلوبة، إذ تعطينا فتوى للشيخ أحمد بن محمد بن زكريا التلمساني معلومات قيمة عن طبيعة العام الدراسي بين حيويته وفتوره، ولعلَّ أوَّل ما يلفت النظر فيها التركيز على أنَّ فصل الشتاء (أيْ الفصل الذي تدرّس فيه العلوم الدينية) هو أكثر فصول السنة حيوية(١٦٢). وتضيف هذه الفتوى، وهي في نظري وثيقة هامة ـ ولعلّ ما فيها قد يعكس شيئاً من الاختلاف في المنهج عن ذلك المتبع في المدرسة اليعقوبية ـ ما نصه: «جرت عوايد الشيوخ قديماً وحديثاً أنْ يجتهدوا في فصل الشتاء بسرد القليل من المسائل، وافراغ الوسع في نقل ما للعلماء فيها، وتحقيق ما يخصّها من مباحث وأنظار، ولا يسمحون لأنفسهم في هذا الفصل بشيء من البطالة، فإذا انصرم هذا الفصل اجمّوا أنفسهم بعض الاجام، ثم شرعوا في إقراء الطلبة والمبالغة في نصيحتهم بقدر الإمكان، وعادتهم في سائر فصول السنة غير فصل الشتاء أنْ تسرد عليهم كثرة المسائل (يريد المسائل الكثيرة)... إذ ختم الكتب والتأنس بالمرور على مسائلها... أنفع شيء للمتعلّم، وبالجملة فيجتهد المعلم في تعليمهم على وجه لا يأتي عليهم فصل الشتاء إلاّ وقد حصل لهم في التعليم [من] الوقوف على المسائل والتأنس لمعانيها ما يتأهلون به لفهم ما يلقى عليهم في فصل الشتاء من دقيق الأبحاث والنقل الغريب، فصار فصل الشتاء لهم كالعرقلة والتمرين بما حصل لهم في

غيره »[١٦٣]. وخلاصة هذا كله أنَّ الجزء الأكبر من العام يذهب في دراسة الكتب المقررة، دراسة تستوفي الكتاب كله، وأنَّ فصل الشتاء مخصص لحلّ المسائل والتعرض للدقائق، ثم تعقب هذا الفصل فترة راحة قصيرة. ولكن هذا النظام نفسه بدأ يختل، ولدينا سؤال صادر عن تلمسان سنة ٨٧٦ يشير فيه السائل إلى أنَّ بعض المدرسين لم يعد يلتزم بالعام المدرسي وإنّما أخذ يكتفي بالاقراء شهرين أو ثلاثة من السنة، ويظل في بطالة بقية شهور العام، مع أنّه يقبض مرتبه عن سنة كاملة[١٦٤].

وإذا تذكرنا أنَّ طلاب المدرسة يفترض فيهم أنّهم قد بلغوا سن العشرين أو تجاوزوها، وأنّهم يشتركون مع شيوخهم في مناقشة المسائل، فإنَّ مواطن الصدام بين الفريقين قد لا تتجاوز إحراج الطالب لشيخه باللجاج في المناقشة، أو بالتقصير في أداء الواجب المفروض، أو في العجز عن الاستيعاب، ولذلك فإنَّ الشيخ كان ينفّس عن غضبه إزاء بعض هذه المواقف باطلاق بعض النعوت على الطالب؛ قال ابن عرفة: وقد والله سمعت شيخنا ابن عبد السلام زجر بعض أهل مجلسنا في مدرسة الشماعين في قول قاله: « ما يقول هذا مسلم »، وكذا شاهدت من شيخنا الإمام رحمه الله يزجر بعض الطلبة بـ « ثور » و« حمار » و« أذهان البقر »؛ فأمّا العقوبة التي تتعدّى الزجر فهي وقف على الكتّاب حيث كان الضرب يتجاوز العشرين عصا على باطن الرجل[١٦٥].

ولما كانت المدرسة وهيئتها العاملة وطلابها، كل أولئك يعتمدون على الوقف المرتبط بالمدرسة، فإنَّ معظم المشكلات التي كانت تنشأ تتصل بذلك الركن الماديّ. فقد كان المحبّس يوقف على المدرسة مثلاً دكاكين أو أرحاء أو بيوتاً أو حماماً أو أرضاً أو بعض ذلك أو كله. والعادة أنْ ينادى على الشيء الموقوف لطرحه للكراء، بمبلغ معين[١٦٦]، ومن هذا المبلغ تؤخذ جميع النفقات التي تتطلبها المدرسة، ومنها أجور الهيئة العاملة فيها والمنح التي يأخذها الطلاب وتجديد الفرش والحصر واصلاح المباني ومرتبات المسؤولين عن الوقف نفسه. ومن أجل أنْ نتصور شيئاً من النسبة في المرتبات أقول إنَّ مرتّب المدرّس بمدرسة مكناس الجديدة في القرن الثامن كان يبلغ تسعين درهماً في الشهر، بينما مرتب موظف الأحباس بلغ ثلاثين ديناراً في الشهر[١٦٧]. غير أنَّ هناك نصاً غريباً في « المعيار » يذكر أنّه كان للمدرّس بالمدرسة التي درّس فيها الونشريسي في فاس مرتّبان: شهري وسنوي[١٦٨]، ولم يفسّر الونشريسي معنى ذلك، والأرجح أنَّ المرتب الشهري هو المرتب المتعاقدة المدرسة به مع المدرّس أوّل تعيينه بها، ويحدده، إلى حد بعيد، مقدار ما يتوقعه من المرتب السنوي لدى حدوث الحصاد، عندما يكون للمدرسة أوقاف من رباع أو أراضٍ مزروعة أو ما إلى ذلك. ومن المتصوّر أنَّ نظام « المرتب المزدوج » للمدرس لم يكن شائعاً في مدارس المغرب جميعها، وإنّما كان مقصوراً على فئة قليلة منها لعلها الأكبر والأكثر ثراء من الأوقاف؛ على أنّنا لا نعلم ما إذا كان هذا النوع من « المرتب المزدوج » كان ينطبق أيضاً على غير المدرّس (والأستاذ؟) من موظفي المدرسة.

ومهما يكن الأمر ، فلا شكّ أنَّ كلّ شيء في النهاية في مجال المرتبات كان يعتمد على شرط الواقف ، إذ له وحده الحق في أنْ يخصص أو يعمّم ، وله أنْ يجعل الوقف للإنفاق على رتبة الاستاذ فقط[١٦٩] ، أو على مقرىء العلم أو على قارىء الحديث أو على كليهما[١٧٠] ، أو على الطلبة الغرباء دون غيرهم[١٧١] ، أو اشترط ألاّ يسكن في بيوت المدرسة إلاّ أتباع مذهب معيّن[١٧٢] . ولا يختل شرط الواقف إلاّ إذا فقد مسوّغاته التي كانت قائمة عند التحبيس ، فلو خصص الوقف لاستاذ وعين مواصفاته ، ثم لم تعد هذه المواصفات تنطبق على أحد في عصر لاحق ، فمن الطبيعي أنْ يعين الأمثل فالأمثل من أهل تلك البلدة[١٧٣] ، وقد مرّ من قبل أنَّه إذا جعل الوقف لطلبة العلم الغرباء صرفت لهم ولو كانوا واحداً ، فإن لم يوجد أحد صرف ريع الوقف الى الطلبة في موضع قريب ، فإذا حضر طالب غريب الى ذلك المكان أعطي من ذلك الوقف ، إذ السكنى غير معتبرة في استحقاق العائد ، إلاّ أن يشترط المحبس ذلك[١٧٤] .

ومن الطبيعي ـ مع تقلّب الأحوال الاقتصادية ـ أنْ تكون المشكلة الكبرى هنا هي تقصير الوقف المرصد للمدرسة عن الوفاء بالنفقات والمرتبات المطلوبة ، وهي مشكلة تتردد بكثرة على صفحات « المعيار » ، ويدلّ تعدّد الأماكن التي ترد منها الأسئلة على أنَّها كانت مشكلة عامة . ويتصل بذلك سؤال آخر : هل يجوز تحويل فائض وقف ما أو وفرة لسدّ العجز في وقف آخر؟ والجواب عن هذا السؤال يتطلب البحث عن طبيعة الوقف ، فإن كان وقفاً من ملك ، وكان له وفر ، جاز أنْ يصرف في غير ما سماه الواقف ؛ وإنْ كان الوقف من غير الملوك ، فقد اختلفت أجوبة الفقهاء ، فمنهم من أجاز ومنهم من لم يجز صرف الوفر في غير ما ذكره المحبّس[١٧٥] . فإذا بقيت مشكلة العجز كما هي فعلى حساب من تحلّ؟ أعلى حساب الطلبة أم على حساب هيئة المدرسة؟ اختلفت الإجابات عن هذا السؤال مرة أخرى ، ولكن الجمهور الأعظم من الفقهاء رأى أنَّ ما يدفع للهيئة المدرسة إنّما هو أجور ، والأجور لا يصحّ الانتقاص منها ، وأنَّ ما يدفع للطلبة هو رفق واعانة[١٧٦] . وفصّل الأمر تفصيلاً متدرجاً الفقيه خلف بن أبي بكر بن نعمة حين قال : « يأخذ القيم والبواب ما رتب لهما الواقف بالتمام والكمال عند ضيق الخراج عن مرتبات من ذكر ، لأنَّهما ملحقان بالعمارة [التي] لا تتمّ إلاّ بهما . . . وما فضل بعد ذلك تقع المحاصة بين من ذكر من الإمام والمؤذن والمدرس والأستاذ والطلبة[١٧٧] . وشذّ كل من الفقيهين أبو عبد الله محمد بن عبد المؤمن التازي وأبو علي الحسن بن عثمان بن عطية الونشريسي إذ ذهبا إلى القول بالمشاركة في الحصص . وأكّد الونشريسي رأيه بقوله : « والمدرسة إنّما بنيت للطلبة »[١٧٨] .

وقد ظلّ هذا النقص في المورد المادّي يستشري حتى لنجد في العصر التالي (عصر السعديين) أنَّ الطلبة أخذوا يقبلون على مختلف الحرف لتأمين معيشتهم ؛ يقول الدكتور محمد الحجي : على أنَّ ظاهرة اعتماد الطلبة على أنفسهم في كسب الرزق أصبحت متفشية حتى في الحواضر العلمية الكبرى أثناء الدور الثالث الذي انحدر فيه

نجم السعديين إلى الأفول، وقد أثبت مؤلف تازيّ مجهول الاسم، عاش في فاس في النصف الثاني من القرن الحادي عشر، في كتابه الهزلي «مختصر الأفاريد»، الحرف التي يمتهنها الطلبة آنذاك وقسّمها إلى مستحسنة، كالنساخة والخياطة والنجارة والتجارة، ومستهجنة، كالحياكة والحجامة والدباغة والجزارة[١٧٩].

ومهما يكن من شيء فإن المدرسة في العصر الذي تناوله هذا البحث أصبحت مؤسسة هامة في توسيع نطاق العلم ونشره بين فئات من الناس لم تكن قادرة على نفقاته أو تخصيص كل الوقت من أجله. وثمّة حادثة نزلت بمدينة مازونة واستفتي فيها شيوخ بجاية وتونس وتلمسان وخلاصتها أنّ رجلا بنى مدرسة ومسجداً لها إزاء مدرسة وجامع كانا مبنيّين من زمن، وفي السؤال تلميح يذكر بقصة مسجد الضرار ووجوب هدمه - والمسألة متشعبة في مضموناتها - ولكن يكفينا منها هذا القدر؛ ويهمني أنْ أورد هنا جواب الفقيه التونسي عمر بن محمد القلشاني[١٨٠] إذ يقول: «وأمّا ما سألت عنه من هدم المدرسة ومسجدها لقصده بهما الضرار فهذا ما لا أقول به ولا أستسيغه، لأنّ كثرة أماكن العلم سبب عادي في كثرة طلب العلم وانتشار عدد طالبيه لوجدانهم الاعانة عليه ولو بالسكنى بموضع متيسر المرافق، وقد علم هذا من أحوال المدن، فالمدينة الخالية عن المدرسة أو التي فيها مدرسة واحدة ليست في انتشار العلم بها كالتي لا يفقد الطالب فيها موضعاً بل يجد الرفق والاعانة حيثما سكن من مدارسها، ومسجد المدرسة ليس في الحكم كغيره من المساجد المباحة لعموم الناس»[١٨١].

الحواشي

(١) ترجمة الونشريسي في فهرس أحمد المنجور (تحقيق محمد حجي، الرباط، (١٩٧٦) ص: ٥٠ (وعنه ينقل معظم المؤرخين اللاحقين)، وكتاب البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان لابن مريم التلمساني (المطبعة الثعالبية، الجزائر، ١٣٢٦/١٩٠٨): ٥٣-٥٤، وجذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس - لابن القاضي المكناسي (دار المنصور، الرباط، ١٩٧٣)، ص: ١٥٦/١ - ١٥٧ (رقم: ١٠٥)، دورة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي المكناس (تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث - المكتبة العتيقة، تونس، ١٣٩٠/١٩٧٠)، ص: ٩١/١ - ٩٢ (رقم: ١٣٠)، ونيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد باب التنبكتي (على هامش الديباج المذهب، مصر، ١٣٥١)، ص: ٨٧ - ٨٨، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد بن مخلوف (طبعة مصورة بالاوفست، دار الكتاب العربي، بيروت، عن الطبعة الأولى، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٩)، ص: ٢٧٤/١، والاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى لأبي العباس أحمد بن خالد الناصري (تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٥٤ - ١٩٥٥)، ص: ١٦٥/٤، وفهرس الفهارس لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (مصر، ١٣٤٦) ٢: ٤٣٨ - ٤٣٩، والرحلة الورثيلانية للورثيلاني (طبعة مصورة بالأوفست، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٤/١٩٧٤)، وتعريف الخلف برجال السلف لأبي القاسم محمد الحفناوي (مطبْعة بيير فونتانة الشرقية، الجزائر، ١٣٢٤/١٩٠٦)، ص: ٥٨/١، ومعجم المطبوعات العربية والمعرّبة ليوسف اليان سركيس (القاهرة، ١٩٢٨)، ص: ١٩٢٣/٢ - ١٩٢٤، وانظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ص: ٣٢٠/٢، وانظر أيضاً كتاب الأعلام للزركلي (الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩)، ص: ٢٦٩/١ - ٢٧٠. وانظر لائحة جامعة بمصادر ترجمة الونشريسي في مقدمة الطبعة الجديدة من كتاب المعيار (باشراف الدكتور محمد حجي، ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الرباط، ودار الغرب الإسلامي، بيروت - أثينا، ١٤٠١/١٩٨١): أ - ب.

(٢) وردت «وانشريس» بالألف في معجم البلدان لياقوت الحموي (دار صادر، بيروت، ١٩٥٧)، ص: ٣٥٥/٥ ولا يدل تحديد ياقوت

لهذا الاسم على وجود الواو ضرورة، قال: « وانشريس بالنون وشينين معجمتين وراء بينهما ثم ياء »، والمصادر المغربية كلها تعتمد النسبة « الونشريسي » دون الف. وونشريس جبل في مقاطعة الجزائر الى الجنوب الغربي منها بين مليانة وتلمسان.

وراجع أيضاً ما قاله حسين مؤنس في مقالته « أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر » في صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، المجلد الخامس (١٩٥٧/١٣٧٧)، ص: ١٣١، والحاشية رقم ٢.

(٣) تاريخ ولادة الونشريسي لم تحدد في المصادر، إلاّ أنّ القول أنه مات عن نحو ثمانين عاماً هو الذي يشير الى التاريخ المذكور في المتن (انظر البستان، ص: ٥٤، وانظر أيضاً فهرس ابن غازي (تحقيق محمد الزاهي، الدار البيضاء، ١٩٧٩/١٣٩٩)، ص: ١٢٨، الحاشية رقم: ٥، وانظر أيضاً: البستان، ص: ٥٣ (« أخذ عن شيوخ بلده تلمسان »).

(٤) أنظر المعيار، ص: ٥/٧.

(٥) فهرس المنجور، ص: ٥٠.

(٦) ترجمة في البستان: ١٤٧ وتعريف الخلف ١: ٨٥ (نقلاً عن نيل الابتهاج)، وانظر البستان: ١٤٩.

(٧) ترجمته في درة الحجال، ص: ١٩٦/١ (رقم: ٢٦٨) (وورد فيه خطأ أنّ سنة وفاته ٨٠٨، وإنّما ذلك تاريخ ولادته، أنظر شجرة النور الزكية، ص: ٢٦١/١). وقد ظل الونشريسي على صلة بأستاذه أبي سالم حتى بعد أنْ غادر تلمسان الى فاس، إذ يذكر (في المعيار، ص: ٢٣٤/٧ ـ ٢٣٥) أنّه كتب اليه مستفتياً من فاس.

(٨) ترجمته في درة الحجال، ص: ٢٩٥ (رقم: ٨٣٠).

(٩) ترجمته في درجة الحجال، ص: ٢٩٥/٢ (رقم: ٨٢٩). وأنظر رحلة القلصادي (تحقيق محمد أبو الأجفان، الدار التونسية للتوزيع، تونس، ١٩٧٨)، ص: ١٠٩.

(١٠) ترجمته في شجرة النور الزكية، ص: ٢٦٤/١، وتعريف الخلف، ص: ١٢٣/١ (نقلاً عن نيل الابتهاج).

(١١) ترجمة ابن مرزوق الكفيف في نفح الطيب للمقري (تحقيق احسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨)، ص: ٤١٩/٥ ـ ٤٢٠، وشجرة النور الزكية، ص: ٢٦٨/١، وتعريف الخلف، ص: ١٤٥/١. وأنظر فهرس الفهارس، ص: ٤٣٨/٢.

(١٢) كان لعمّي عيسى هذا: أبي زيد عبد الرحمن وأبي موسى عيسى، ابني محمد بن عبد الله بن الإمام، مدرسة بتلمسان بناها لهما السلطان أبو حمّو الزياني الثاني؛ أنظر بغية الروّاد في ذكر الملوك من بني عبد الواد لأبي زكريا يحيى بن خلدون (مطبعة بيير فونتانة الشرقية، الجزائر، ١٩٠٣/١٣٢١ ـ ١٩١١/١٣٢٩)، ص: ٧١/١ ـ ٧٢.

(١٣) أنظر فهرس الفهارس، ص: ٤٣٨/٢، وترجمة ابن زكرى في شجرة النور الزكية، ص: ٢٦٧/١.

(١٤) تفرد بذكره المنجور (ص: ٥١)، وأنظر ص: ٧٤.

(١٥) فهرس ابن غازي، ص: ١٢٨، ونص الاجازة مذكور بالتفصيل، ص: ١٢٨ ـ ١٣٣.

(١٦) البستان، ص: ٥٣.

(١٧) جذوة الاقتباس، ص: ١٥٧.

(١٨) أنظر المصدرين في الحاشيتين السابقتين.

(١٩) يقول ابن مريم وابن القاضي أن الونشريسي « فر » بنفسه (البستان، ص: ٥٣، والجذوة، ص: ١٥٧).

(٢٠) حاول الزركلي تفسيرها في الأعلام، ص: ٢٦٩/١، قال « ونقمت عليه حكومتها (يعني حكومة تلمسان). أمراً، فانتهبت داره وفرّ إلى فاس سنة ٨٧٤ ».

(٢١) أنظر الاستقصا، ص: ١٦/٤ ـ ١٦٢، وأنظر أيضاً **«Encyclopaedia of Islam»** G. Marcais «c Abd al-Wadids, . New Edition), 1, 93

وكذلك R.H. Idris, «Hafsids», **Ibid,** III, 69.

وأنظر كذلك كتاب معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي للمستشرق زامباور (اخراج زكي محمد حسن بك وحسن أحمد محمود، مطبعة جامعة فؤاد الأول، القاهرة، ١٩٥١)، ص: ١١٦ ـ ١٢٣.

(٢٢) الصغير لقب لغير واحد من العلماء في فاس، ولم أجد بين المترجم لهم بهذا الاسم من يوحي تاريخ وفاته بأنه المقصود بهذا النص، ولعله المذكور في شجرة النور الزكية، ص: ٢٧٥/١.

(٢٣) المنجور هو أحمد بن علي المنجور علاّمة فاس ومسندها المتوفى سنة ٩٥٥ ، وهو ممن أخذوا عن عبد الواحد بن أحمد الونشريسي ، ابن المترجم هنا (أنظر مقدمة فهرس المنجور ، ص : ٥ - ٧ و٥٠ ؛ وأنظر أيضاً فهرس الفهارس ، ص : ٢/٦ - ٧). وترجمة أحمد الونشريسي في فهرس المنجور (ص : ٥٠ - ٥١) هي أوسع ترجمة له اطلعت عليها ، والمصادر نقلت معظمها ولم تنقلها كلها .

(٢٤) جذوة الاقتباس ، ص : ١/١٥٦ - ١٥٧ .

(٢٥) ترجمة القاضي المكناسي في شجرة النور الزكية ، ص : ١/٢٧٥ ، وانظر أيضاً فهرس الفهارس ، ص : ٢/٤٣٩ .

(٢٦) أنظر فهرس المنجور ، ص : ٥٠ ، ويضيف أنّ ولده سكن بها بعده طويلاً إلى أنْ بنى داره بالعقبة الزرقاء .

(٢٧) هو يوسف الفندلاوي الشهير بالمكناسي ، وكان خطيباً بجامع الأندلس من فاس (أنظر جذوة الاقتباس ، ص : ٢/٥٥٢) .

(٢٨) أنظر المعيار ، ، ص : ٧/٢٣٥ .

(٢٩) البستان ، ص : ٥٣ ، وجذوة الاقتباس ، ص : ١/١٥٧ .

(٣٠) فهرس الفهارس ، ص : ٢/٤٣٨ .

(٣١) فهرس المنجور ، ص : ٥٠ وعنه البستان ، ص : ٥٣ ، وجذوة الاقتباس ، ص : ١/١٥٧ ، ونيل الابتهاج ، ص : ٨٧ .

(٣٢) أنظر فهرس المنجور ، ص : ٥٠ .

(٣٣) البستان ، ص : ٥٣ ، وجذوة الاقتباس ، ص : ١/١٥٧ ، وكلاهما ينقل عن فهرس المنجور ، ص : ٥٠ .

(٣٤) أنظر نموذجاً من ذلك فيما ذكره ابن مريم في البستان ، ص : ٢٧١ .

(٣٥) أنظر البستان ، ص : ٥٣ ، وجذوة الاقتباس ، ص : ١/١٥٧ ، نقلاً عن المنجور ، ص : ٥٠ .

(٣٦) ترجمته في فهرس المنجور ، ص : ٥٠ ، ونيل الابتهاج ، ص : ١٨٨ ، وشجرة النور الزكية ، ص : ١/٢٨٢ ، وسلوة الأنفاس لمحمد بن جعفر الكتاني (طبعة حجرية بفاس) ، ص : ٢/١٤٦ .

(٣٧) يرد اسمه أيضاً ابن فليح (أنظر فهرس المنجور ، ص : ٥٠ - ٥١ ؛ وجذوة الاقتباس ، ص : ١٥٧) ، ولم أجد له ترجمة في المصادر المتيسرة لي .

(٣٨) له ذكر في درة الحجال ، ص : ١/٢٠٢ ، وجذوة الاقتباس ، ص : ١/٨٧ ، وهو من اقران الفقيه أحمد بن علي المنجور المتوفى سنة ٩٩٥ .

(٣٩) الورتدغيري هذا هو الذي عمّر زاوية أبيه الشهيرة في فكيك وعنى بتدريس الفقه والحديث ؛ أنظر المعيار (الطبعة الجديدة) ، ص : ١/د .

(٤٠) يرد اسمه بغير شكل : عبد السميح (في البستان ، ص : ٥٣) وعبد المسيح (في شجرة النور الزكية ، ص : ١/٢٧٥) ، ولم أجد له ترجمة في المصادر التي بين يدي .

(٤١) ترجمته في فهرس المنجور ، ص : ٥١ ، وجذوة الاقتباس ، ص : ١/٢٤٤ ، ودرة الحجال ، ص : ٢/١٤٣ (رقم : ٦١٠) .

(٤٢) ترجمته في درة الحجال ، ص : ٢٤٠ (رقم : ٣٥٥) .

(٤٣) ترجمته في شجرة النور الزكية ، ص : ١/٢٦٤ .

(٤٤) ترجمته في شجرة النور الزكية ، ص : ١/٢٧٨ .

(٤٥) أنظر في طبعات كتب الونشريسي ومخطوطاتها مقدمة المعيار (الطبعة الجديدة) ، ص : ١/د - هـ .

(٤٦) أنظر فهرس الفهارس ، ص : ٢/٤٣٩ ، وفهرس المنجور ، ص : ٥٠ ، وسلوة الأنفاس ، ص : ٢/٨٠ .

(٤٧) في جذوة الاقتباس ، ص : ٢/١٥٧ .

(٤٨) سيأتي الحديث عن طبعة المعيار الفاسيّة ، وقد طبع منه نوازل المعيار (فاس ، ١٣١٥) ، كما أن هناك ترجمة فرنسية لبعض فتاويه ، أنظر :

Emile Amar, **La pière de touche de fétwas de Ahmad al-Wanscharisi...** Vol. 1, **in Archives** (Paris 1908), viii-ix.

(٤٩) أنظر فهرس الفهارس ، ص : ٢/٤٣٩ .

(٥٠) أنظر مقالة حسين مؤنس المشار إليها سابقاً : ١٣٠ ، ومقدمة المعيار (الطبعة الجديدة) ، ص : ١/ ز .

(٥١) يدل على ذلك أن فتواه التي نشرها حسين مؤنس بعنوان « أسنى المتاجر » فرغ من كتابتها في ذي القعدة سنة ٨٩٠ ، وهي من ضمن

فتاوى «المعيار» في باب نوازل الجهاد (أنظر المقالة السابقة، ص: ١٣٠ ـ ١٣١).

(٥٢) راجع جذوة الاقتباس، ص: ٢٤٤/١، ودرة الحجال، ص: ١٤٣/٢ (رقم: ٦١٠)، وفهرس المنجور، ص: ٥١.

(٥٣) أنظر فهرس المنجور، ص: ٥١ ـ ٥٢، والبستان، ص: ٥٤، ونيل الابتهاج، ص: ٨٧، وكلاهما ينقل عن المنجور، وأنظر أيضاً مقدمة الطبعة الجديدة من المعيار، ص: ١/و.

(٥٤) لم أتمكن من الحصول على نسخة من هذا الكتاب، وانقل اعتماداً عن ما نقله عنه الدكتور محمد حجي في مقدمته على الطبعة الجديدة في المعيار، ص: ١/و.
أنظر الحاشية ٤.

(٥٥) قد سبقت الإشارة الى الطبعة الجديدة من هذا الكتاب، ولم يصدر منها حتّى الآن سوى الجزء الأول.

(٥٦) أنظر:
Heinz Halm, «The Origins of the Madrasa», Papers of the Center for Arab and Middle East Studies NO. 2 (American University of Beirut; in press). وقد ترجم هذا المقال للعربية في العدد ٢٠ من مجلة «الفكر العربي».

(٥٧) أنظر الاستقصا، ص: ٢: ١٩٥.

(٥٨) الاستقصا، ص: ٦٥/٣؛ وأنظر، ص: ٦٤ و ١١١.

(٥٩) أنظر الحاشية السابقة.

(٦٠) الاستقصا، ص: ١١١/٣.

(٦١) ذكر ذلك ابن مرزوق في كتابه «المسند الصحيح الحسن من أحاديث السلطان أبي الحسن»، ولم أتمكن من الحصول على طبعته العربية، فاعتمدت على ترجمته الاسبانية التي عملتها المستشرقة ماريا خيسوس بيغيرا؛ أنظر
Ibn MARZUQ, El Musnad Hechos memorables de Abu l-Hassan, Sultan de los Benimerines (Instituto Hispano-Arabe de Cultura, Madrid,, 1977), pp. 106, 335.
وسوف أشير إلى هذا الكتاب من بعد باسم «مسند ابن مرزوق». والمدينة البيضاء هي نفسها المسماة من بعد بفاس الجديد، وقد أسسها يعقوب بن عبد الحق سنة ٦٤٧ (أنظر الاستقصا، ص: ٤٤/٣).

(٦٢) أنظر الاستقصا، ص: ١١٢/٣؛ وأنظر أيضاً مسند ابن مرزوق، ص: ١٠٦ و٣٣٥.

(٦٣) الأنيس المطرب بروض القرطاس لابن أبي زرع الفاسي (دار المنصور، الرباط، ١٩٧٣)، ص: ٤١٢.

(٦٤) أنظر روض القرطاس، ص: ٤١٢، وعنه ينقل صاحب الاستقصا، ص: ١١١/٣ ـ ١١٢.

(٦٥) أنظر مسند ابن مرزوق، ص: ٣٣٥.

(٦٦) أنظر مسند ابن مرزوق، ص: ٣٣٥، والاستقصا، ص: ١٧٦/٣.

(٦٧) أنظر مسند ابن مرزوق، ص: ٣٣٦، والاستقصا، ص: ١٧٦/٣. وفي ترجمة مصباح الياصلوتي أنظر سلوة الانفاس ١: ٥٥. كتابه المشهور «دلائل الخيرات» (أنظر جذوة الاقتباس، ص: ٣١٩/١).

(٦٨) انظر مسند ابن مرزوق، ص: ٣٣٥، وجذوة الاقتباس، ص: ٣٣٩/١؛ وفي هذه المدرسة ألف الجزولي (ـ ٨٦٩ أو ٨٧٥).

(٦٩) أنظر مسند ابن مرزوق، ص: ٣٣٦.

(٧٠) أنظر المصدر نفسه.

(٧١) أنظر المعيار، ص: ٢٢٧/٧.

(٧٢) أنظر الاستقصا، ص: ١٧٥/٣ ـ ١٧٦؛ وأنظر مسند ابن مرزوق، ص: ٣٣٦.

(٧٣) أنظر الاستقصا، ص: ١٧٦/٣ ـ ١٧٧؛ وأنظر مسند ابن مرزوق، ص: ٣٣٦.

(٧٤) الاستقصا، ص: ١٧٧/٣.

(٧٥) أنظر الاستقصا، ص: ٢٠٦/٣؛ وأنظر جذوة الاقتباس، ص: ١٧٨/١.

(٧٦) أنظر جذوة الاقتباس، ص: ١٢٨/١.

(٧٧) أنظر الاستقصا، ص: ٢٠٦/٣.

(٧٨) أنظر بغية الروّاد في ذكر الملوك من بني عبد الواد لأبي زكريا يحيى بن خلدون. (مطبعة بيير فونتانة الشرقية، الجزائر ١٣٢٤/١٩٠٤ ـ ١٣٢٩/١٩١٠)، ص: ١٠٣/٢ ـ ١٠٤.

(٧٩) بغية الروّاد، ص: ١٣٦/٢.

(٨٠) أنظر بغية الرواد، ص: ١٣٦/٢، والتعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً لعبد الرحمن بن خلدون (تحقيق محمد الطنجي، القاهرة، ١٩٥١): ٦٤؛ وترجمة الشريف العلوي في بغية الروّاد، ص: ٥٧/١.

(٨١) أنظر بغية الروّاد، ص: ١٣٦/٢.

(٨٢) أنظر نفح الطيب، ص: ٢٧٢/٥؛ وأنظر أيضاً البستان، ص: ٤١، ورحلة القلصادي (تحقيق محمد أبو الأجفان، الدار التونسية للتوزيع، تونس، ١٩٧٦)، ص: ١٠٤.

(٨٣) أنظر بغية الروّاد، ص: ٧١/١، والتعريف بابن خلدون، ص: ٣٠، والبستان، ص: ١٢٦.

(٨٤) أنظر البستان، ص: ٢٣٠.

(٨٥) أنظر البستان، ص: ٢٤٠.

(٨٦) أنظر البستان، ص: ٦٥، والتعريف بابن خلدون، ص: ٦٠.

(٨٧) أنظر كتاب العبر لابن خلدون (بولاق، ١٢٨٤)، ص: ١٤٠/٧.

(٨٨) الرواية في المعيار، ص: ٢٢٧/٧، وأنظر ما سبق.

(٨٩) رحلة القلصادي، ص: ١١٥.

(٩٠) نفح الطيب، ص: ٤٠٨/٥، وأنظر المعيار، ص: ١٦٢/٨.

(٩١) أنظر نفح الطيب، ص: ٤٠٨/٥.

(٩٢) أنظر المعيار، ص: ٢٢٦/٧ و٢٣١.

(٩٣) أنظر Ernst Diez, «Msdjid», EI 1 (1936), III, 356.

(٩٤) أنظر نفح الطيب، ص: ٢٥١/٥.

(٩٥) أنظر الترجمة الفرنسية لهذا الكتاب: **Chronique des Almohades et des Hafcides,** transt. E. Fagnan, in **Rec. Not et Mem. Soc. Arch. Const., xxi, 1895, pp. 105, 106, 183, 221, and index.**

(٩٦) أنظر ابن بطوطة (دار صادر، بيروت، ١٩٦٠)، ص: ١٧.

(٩٧) أنظر الحاشية رقم (٩٥).

(٩٨) أنظر رحلة القلصادي: ١١٣ و١١٥ و١٢١، وهناك صورة لها كما تبدو اليوم في رحلة القلصادي: ١١٣.

(٩٩) أنظر رحلة القلصادي، ص: ١١٢ ـ ١١٣ و ١٦٠.

(١٠٠) أنظر تقييد الرحلة لعبد الله بن محمد التجاني (تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، المطبعة الرسمية، تونس، ١٩٥٨)، ص: ٢٥٢.

(١٠١) أنظر مخطوطة رحلة ابن رشيد السبتي المسماة ملء العيبة (مخطوطة الاسكوريال، رقم: ١٧٣٦)، ص: ٦، وقد تفضل الدكتور إحسان عباس بإعارتي صورة من هذه المخطوطة.

(١٠٢) أنظر رحلة القلصادي، ص: ١٢٤.

(١٠٣) أنظر اللمحة البدرية في الدولة النصرية للسان الدين بن الخطيب، ص: ٩٦ (طبع المطبعة السلفية، مصر، ١٣٤٧)، وانظر أيضاً نفح الطيب، ص: ٥١١.

(١٠٤) أنظر أمثلة على ذلك في الإحاطة في تاريخ غرناطة للسان الدين بن الخطيب، (تحقيق محمد عبد الله عنان، القاهرة)، ص: ٣٦/٢ و٣٢٥ و٢٥٤/٤.

(١٠٥) أنظر الإحاطة، ص: ٣٢٥/٢ حيث يقول «تقدم مقرئاً بالمدرسة...». وقد ظلت هذه المدرسة تعرف باسم المدرسة حتى منتصف القرن التاسع، إذ يذكرها القلصادي بهذا الاسم، وقد درس هو نفسه فيها؛ قال: (ص١٦٧ من رحلته). «إبراهيم بن فتوح... وكان إقراؤه بالمدرسة... وحضرت عليه بالمدرسة قراءة كتب متعددة...».

(١٠٦) أنظر نفح الطيب، ص: ١٠٣/٧، وقد حبست على هذه المدرسة نسخة من كتاب «الإحاطة» لابن الخطيب.

(١٠٧) أنظر نفح الطيب، ص: ٤٥٧/٥.

(١٠٨) أنظر المعيار، ص: ٢٥١/١ .
(١٠٩) المصدر نفسه، ص: ٥٧/٧ .
(١١٠) المصدر نفسه، ص: ١٦٣/٧ .
(١١١) المصدر نفسه، ص: ٢٠٤/٧ .
(١١٢) مرّ الحديث عن هذه المدرسة بين مدارس تونس فيما سبق، وباب القنطرة هو من أبواب تونس (انظر كتاب الفارسية في مبادىء الدولة الحفصية لابن القنفذ القسطيني، تحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد تركي، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٦٨)، ص: ١٥٨ .
(١١٣) منشار الجلد سوق بتلمسان يرجح أنه كان لبيع البضائع الجلدية كما يستنتج من بعض فقرات كتاب البستان (أنظر ص: ٧٩ و٢٧٠).
(١١٤) سوق العطارين بفاس ما زال قائماً حتى اليوم في القسم القديم منها.
(١١٥) أنظر مسند ابن مرزوق، ص: ٣٣٦.
(١١٦) وقف على بناء مدرسة العطارين الشيخ أبو محمد عبد الله بن قاسم المزوار، (أنظر الاستقصا ، ص: ١١٢/٣).
(١١٧) وقف على بناء مدرسة الحلفاويين الفقيه أبو أمية مفضل بن محمد الدلاي العذري (أنظر جذوة الاقتباس، ص: ٣٣٩/١)، وأضاف ابن القاضي هنالك: «وهُو أول من سنّ سنّة بناء المدارس بحضرة فاس» وهذا تعليق يستدعي التوقف.
(١١٨) وقف على بناء مدرسة مكناسة الجديدة القاضي على المدينة (أنظر الاستقصا، ص: ١٧٧/٣).
(١١٩) وقف على بناء المدرسة المنتصرية بطرابلس الفقيه أبو محمد عبد الحميد بن أبي البركات بن أبي الدنيا (أنظر رحلة التجاني، ص: ٢٥٢).
(١٢٠) الاستقصا، ص: ١٧٥/٣ .
(١٢١) المصدر نفسه، ص: ٦٣/٣ - ٦٤ .
(١٢٢) ملء العيبة، ص: ٦، وقد استثار جمال هذه المدرسة التجاني أيضاً عندما زارها حتى أنه نظم فيها بعض الأبيات (أنظر رحلة التجاني، ص: ٢٥٢).
(١٢٣) المعيار، ص: ٢٤/٧ .
(١٢٤) المصدر نفسه، ص: ٥٤/٧ .
(١٢٥) المصدر نفسه، ص: ١٥٤/٨ .
(١٢٦) المصدر نفسه، ص: ١٥١/٨ .
(١٢٧) المصدر نفسه، ص: ١٦٠/٨، وانظر حديثاً عن مسألة الشمع للمعلمين في المعيار، ص: ٣٣/١٢ .
(١٢٨) المصدر نفسه، ص: ١٦٢/٨ .
(١٢٩) المصدر نفسه، ص: ١٥٦/٨ .
(١٣٠) السؤال: متى أصبح جامع القرويين أو جامع الزيتونة أو الجامع الأزهر وأمثالها مزودة بأروقة أو بيوت للسكن وجراية للطلاب، يتطلب تعمقاً في دراسة تاريخ هذه المساجد، على أن نتذكر أولوية الطلبة الغرباء في هذه الناحية. فأمّا المدرسة فلا فرق فيها - في المغرب على الأقل - بين الغرباء والمحليين إلاّ إذا نصّ على ذلك شرط الواقف.
(١٣١) أنظر قول الفقيه سعيد بن محمد العقباني (في المعيار، ص: ١٧٩): «إنّما جعل البيوت في المدارس التي فيها بيوت ليرتفق بسكناها من له إليها حاجة.». فقوله «التي فيها بيوت» يستدعي التوقف.
(١٣٢) المعيار، ص: ١١٩/٧ .
(١٣٣) أنظر ترجمته في نيل الابتهاج، ص: ١٥٧، ودرة الحجال، ص: ٥٣/٣، وشجرة النور الزكية، ص: ٢٥٥/١ .
(١٣٤) المعيار، ص: ٣/٧ و١٧٧ .
(١٣٥) المصدر نفسه، ص: ٨٤/٧ .
(١٣٦) المصدر نفسه، ص: ١٧٨/٧ .
(١٣٧) المصدر نفسه، ص: ٣/٧ .
(١٣٨) المصدر نفسه، ص: ٢٣١/٧ و٢٣٧ - ٢٣٨ .
(١٣٩) المصدر نفسه، ص: ٨٣/٧ .

(١٤٠) المصدر نفسه، ص: ٨٣/٧.
(١٤١) المصدر نفسه، ص: ١٧٩/٧.
(١٤٢) المصدر نفسه، ص: ١٠/٧ و٢٤٥؛ ويشمل الحبس أناساً آخرين كالوقّاد وناظر الوقف والقابض والشاهد (أنظر المعيار، ص: ٢٤٧/٧).
(١٤٣) المصدر نفسه، ص: ٢٥١/٧.
(١٤٤) المصدر نفسه، ص: ٢٠٤/٧.
(١٤٥) المصدر نفسه، ص: ١٠/٧.
(١٤٦) أنظر الحاشية رقم (١٤٢).
(١٤٧) أنظر المعيار، ص: ١٠/٧.
(١٤٨) أنظر تجربة تلميذ الهواري في مدرسة منشار الجلد بتلمسان (البستان، ص: ٢٣٠)، وتجربة ابن رشيد السبتي في مدرسة طرابلس إذ أقدم على دخولها «تحكيماً في الأذن للعرف» (ملء العيبة، ص: ٦).
(١٤٩) أنظر أمثلة على ذلك في المعيار، ص: ٢٣٥/٧ و٢٣٨ و٢٤٥.
(١٥٠) قارن نصّ المعيار (١٠/٧) حيث ذكر «المدرّس والأستاذ»، ونصه (٢٤٥/٧) حيث ورد «فقيه وأستاذ»، ونصه (٢٤٩/٧) حيث ورد «فقيه ونحوي».
(١٥١) أنظر المعيار، ص: ٢٤٥/٧، قال: «ومرتبات المقرئين والطلبة القائمين؛ وانظر أيضاً روض القرطاس، ص: ٤١٢.
(١٥٢) البستان، ص: ٢٦٤.
(١٥٣) أنظر بغية الرواد، ص: ٥٧/١، وذلك في ترجمة الفقيه أبي محمد عبد الله بن أبي عبد الله الحسني.
(١٥٤) أنظر البستان، ص: ٤٢٤.
(١٥٥) المصدر نفسه، ص: ٢٦٤.
(١٥٦) أنظر رحلة القلصادي، ص: ١٢١.
(١٥٧) أنظر رحلة القلصادي، ص: ١٦٧ - ١٦٨.
(١٥٨) أنظر رحلة القلصادي، ص: ١٠٤، والبستان، ص: ٤١، وفي نص القلصادي أنّ الأصول كانت مما يدرس في الصيف، وأنّ المدرس كان يصحح تأليفه - مع درس التصوف - يومي الخميس والجمعة.
(١٥٩) إن من يراجع تراجم كتاب «البستان في ذكر الأولياء من تلمسان» لابن مريم التلمساني يخرج بانطباع عام هو أن الفروق الدقيقة الفاصلة بين الفقهاء و«الأولياء» التي عرفها المشرق والمغرب على حد سواء طوال قرون عديدة، قد أخذت تتضاءل مع الزمن حتى تكاد تنعدم أحياناً.
(١٦٠) أنظر جذوة الاقتباس، ص: ١٤٨/١.
(١٦١) المصدر نفسه.
(١٦٢) أنظر المعيار، ص: ٢٣٨/٧.
(١٦٣) المعيار، ص: ٢٣٨/٧ - ٢٣٩.
(١٦٤) المصدر نفسه، ص: ٢٣٤/٧ - ٢٣٥.
(١٦٥) المصدر نفسه، ص: ١٦٢/٨.
(١٦٦) المصدر نفسه، ص: ٣٠/٧.
(١٦٧) المصدر نفسه، ص: ٤/٧ و٧.
(١٦٨) المصدر نفسه، ص: ٢٣٥/٧.
(١٦٩) المصدر نفسه، ص: ٤/٧.
(١٧٠) المصدر نفسه، ص: ١٥٤/٧ و١٦٠.
(١٧١) المصدر نفسه، ص: ١٧٩/٧، وانظر أيضاً ما سبق: ٣٢ - ٣٣.
(١٧٢) المصدر نفسه، ص: ١٨٠/٧.

(١٧٣) المصدر نفسه، ص: ٧/ ٢٤.
(١٧٤) المصدر نفسه، ص: ١٧٩/٧، وانظر أيضاً ما سبق: ٣٢ - ٣٣.
(١٧٥) أنظر، ص: ٧/ ٤ و١٤٦.
(١٧٦) أنظر بخاصة فتوى أبي العباس أحمد بن قاسم بن القباب في المعيار، ص: ٢٤٨/٧.
(١٧٧) المعيار، ص: ١٠/٧.
(١٧٨) المصدر نفسه، ص: ٢٤٧/٧.
(١٧٩) أنظر الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين (الرباط، ١٩٧٦)، ص: ١٣٠/١.
(١٨٠) مختلف في وفاته بين ٨٤٢ و٨٤٧؛ أنظر درة الحجال، ص: ٢٠٣/٣، وشجرة النور الزكية، ص: ٢٤٥/١.
(١٨١) المعيار، ص: ١٦٦/٧.